جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الدقيقة و علوم الطبيعة و الحياة
قسم علوم الأرض و الكون

مذكرة ماستر

علوم الأرض و الكون
تسيير التقنيات الحضرية
تسيير المدن

رقم : .....

إعداد الطالب:
بن عبدي عبد الصمد

يوم : 28/09/2020

التخطيط البيئي و دوره في المحافظة على البيئة (مدينة بسكرة)

لجنة المناقشة:

صايفي زهير	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مقرر
هيمة عمارة	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيس
لمحنط علي	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقش

السنة الجامعية : 2019 - 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

دعـــاء

﴿ رب اشرح لي صدريّ و يسر لي أمري

و احلل عقدة من لساني يفقه قولي ﴾

اهـــــداء

أهدي هذا العمل إلى أعز الناس الى قلبي :

أمي وأبي أطال الله عمرهما .

اختي منى و أخي أحمد .

الى صديقي أحمد و محمد .

صديقتي ريان و هيفاء .

تـشكــرات

هو شكر أتقدم به للخالق عّز وجل و الى رسوله الحبيب صّلى الله عليه و سّلم ، فمن لم يشكر النّاس لم يشكر الله ، فأحمد الله على أن وفقنا في هذا البحث و أحمده على أن يسر لي في أمري .

شكر موجه الى جميع أساتذة قسم تسيير التقنيات الحضرية بسكرة بالخصوص

الأستاذتين الكريمتين الأستاذة هبوب و الأستاذة عثماني .

شكر موصول للأستاذ صايفي زهير على اقتراح الموضوع

شكر خاص موصول الى جميع الأصدقاء و الزملاء الطلبة و الطالبات .

أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في الوصول الى هذه المحطة و الى انجاز هذا العمل المتواضع .

قائمة لأهم المختصرات :

باللغة العربية

ج.ر.ج.ج : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

إلخ: إلى آخره.

ص: الصفحة.

م.و.ت.ا : المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

م ت.ت.ت. : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

م.ش.أ : مخطط شغل الأراضي.

Ibid: In Before Indication Document.

- Op.cit.: Ouvrage Précédemment Cité.

- P.: Page.

- P.D.A.U.: Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme.

- P.N.E : Plan National d'Eau.

- P.O.S : Plan d'Occupation des Sols.

.S.N.A.T : Schéma National d'Aménagement du Territoire

.

مـقـدمـــة

كانت المدن في القديم تنمو وتتوسع بشكل طبيعي، و مع تزايد عدد السكان وزيادة الضغط علي الموارد الطبيعية والبيئية ، بجانب استنزاف هذه الموارد بكثافة ، عرفت دول العالم الثالث ومنها الجزائر كغيرها من الدول ظاهرة التلوث البيئي و انتشار النفايات وتدهور ا المساحات الخضراء و الغطاء النباتي والتصحر مما تسبب في إحداث أضرار ومخاطر كثيرة في البيئة ، وظهور العديد من المشكلات البيئية التي دفعت المسئولين و الباحثين والميتمين بالمدن إلى التفكير في حل مثالي يقلل أو يحد من حدة هذه المشاكل و البحث عن آليات للتعامل مع هذه المشكلات للحد من تدهور البيئة . كما أن الكثير من دول العالم تعتمد علي التخطيط كوسيلة للتقدم والنمو، إلا أنه صاحب هذا الاتجاه ظهور العديد من المشكلات البيئية ، لأن هذه الدول ركزت فقط علي تحقيق الأرباح الاقتصادية ، وأهملت البعد البيئي للمشاريع التي تم تنفيذها، مما تسبب في استنزاف للموارد الطبيعية ، والإضرار بمستقبل المجتمعات المحلية ، وضياع حقوق الأجيال القادمة و من المؤكد أنه لضمان استدامة المشاريع ، فهناك حاجة للحفاظ علي البيئة ، وعدم استنزاف مواردها الطبيعية .

ومع زيادة الاهتمام بالبيئية نتيجة العديد من المشاكل التي واجهتها مثل التلوث، وانبعاثات الغازات، والاستخدام الكثيف للموارد و كون الانسان يسعى دوما لتنظيم البيئة التي يعيش فيها و إيجاد الوسائل التي يمكن أن تحقق الانسجام الافضل بين جميع أفرادها محاولا استثمار كل الطاقات لتحقيق ذلك معتمدا على المخططات العمرانية التي تعتبر وسيلة لتنظيم وتسيير المجال العمراني وبالإضافة للعمل مع مختصين في هدا المجال حيث ظهر ما يسمي بالتخطيط البيئي ، وهو التخطيط الذي يهتم ويركز علي إدراج البعد البيئي في عمليات تخطيط مشروعات التنمية. كما يهتم التخطيط البيئي بالحفاظ علي البيئة ، ويضع مجموعة من الإجراءات التي تضمن الحفاظ علي التوازن البيولوجي ، وتقييم الأثر البيئي للمشاريع المقترح تنفيذها .

الإشكالية

ان الاهتمام بسلامة البيئة اصبح ضرورة حتمية في وقتنا الحالي نظرا الى المشاكل العديدة التي مست الوسط الذي يعيش فيه الانسان والوضع المزري الذي وصلت اليه البيئة جراء التفاعل الغير العقلاني للإنسان واستمراره في تحقيق اهدافه وانجازاته الحضارية والتي كانت على حساب صحته وراحته ولهذا اصبحت القضايا البيئية القضايا المحورية الرئيسية التي تواجه مختلف الدول والمجتمعات ومن هنا فرضت المسالة البيئية نفسها و دقت ناقوس الخطر لوقف هذا التدهور و قد اخذت بعدا استراتيجيا واهتماما علميا وعالميا كما انشئت وزارات وهيئات وعقده العديد من المؤتمرات ووقعت العديد من الاتفاقيات والتي تعمل كلها على وضع اساليب استراتيجية لأجل حماية البيئة وصيانتها من التدهور

فما هي أدوات التخطيط البيئي المحلي ؟

ما مدى فعالية هذه الأدوات في المحافظة على البيئة ؟

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية دراسة التخطيط البيئي في الجزائر من حيوية موضوع التخطيط البيئي، ودوره المحوري في حماية البيئة، خاصة في ظل ما تتعرض له البيئة في الجزائر من مخاطر التلوث والتدهور البيئي، مع احتمال تفاقمها ما لم يتم التعامل مع هذا الوضع وفقا لخطة ومنهجية علمية وموضوعية مدروسة، تراعي مختلف الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وقائمة على دراسة تقويمية للوضعية البيئية حاضرا ومستقبلا، وتعمد إلى مراجعة شاملة وعميقة للأساليب والمناهج المعمول بها سابقا، وتغييرها بتوجه جديد متكامل ومستديم، قوامه التخطيط البيئي .

كما يستمد موضوع التخطيط البيئي أهميته من كونه يعد أحد المرتكزات الأساسية لإرساء دعائم الحكم الراشد، والرشادة البيئية نظرا لما يتمتع به من المزايا والإيجابيات التي تنعكس على الأنشطة البيئية فتسهم في ترشيدها، وأن غياب التخطيط عن السياسات البيئية للدول سيؤدي لا محالة إلى فشل هذه السياسات .

ان محاولة الجزائر المضي قدما نحو تفعيل سياسة التخطيط البيئي، تشريعيا ومؤسسيا وتنظيميا، لابد أن تتفاعل معها مختلف الفعاليات لاسيما العلمية منها من خلال الترويج لهذه السياسة والتنويه بأهميتها وضرورة ترقيتها .

أهداف الدراسة :

الوقوف على أسباب والدوافع التي فرضت ضرورة اعتماد عملية التخطيط ضمن وسائل حماية البيئية .

- دراسة الجدوى والقيمة المضافة التي يشكلها التخطيط البيئي بالنسبة لتحقيق بيئة متوازنة سليمة و محافظة على حق الأجيال القادمة عن طريق الاستدامة .

- تقييم التجربة الجزائرية في مجال التخطيط البيئي، ومدى فعالية ونجاعة المخططات البيئية التي تم اعتمادها، والوقوف على العيوب والنقائص التي تعتري عمليات التخطيط البيئي في الجزائر

. أسباب اختيار الموضوع :

ان من أسباب اختيار موضوع التخطيط البيئي في الجزائر إلى أسباب موضوعية بالدرجة الأولى، وأخرى ذاتية .

.الأسباب الموضوعية :

إن السبب الرئيسي لاختيار موضوع التخطيط البيئي يكمن في الجوانب العملية لهذا الأخير، من حيث دوره في اتخاذ التدابير التي من شأنها الحيلولة دون وقوع الأضرار البيئية ، وكذلك من خلال ما يوفره من آليات ومناهج تسمح بتجاوز تكاليف التدهور البيئي، وتحديد السبل والبدائل التي من شأنها ضمان تسيير البيئة تسييرا رشيدا ومحكما.

أن التغلب على المشاكل البيئية المعاصرة، والتطلع إلى مستقبل بيئي آمن ومستدام لا يمكن أن يتحقق دون تخطيط بيئي محكم، لذلك فإن دراسة موضوع التخطيط البيئي والإلمام بعناصره والتدقيق في مكوناته ، والتطرق النظرة القانونية له من طرف المشرع الجزائري، ومعرفة السياسات التخطيطية المنتهجة تجاه مسائل حماية البيئة في الجزائر، تعدّ عملية ضرورية.

الأسباب الذاتية :

- نقص وندرة الدراسات العلمية التي تعنى بالتخطيط البيئي، حيث تفتقر مكتبتنا من مثل هذه الدراسات المتخصصة باللغة العربية ، لذلك تولد لدى الباحث الرغبة في الإلمام بهذا الموضوع ، أو على الأقل فتح المجال أمام طلبة للتعمق في هذا الموضوع، لإثراء رصيد المكتبة بمثل هذه الدراسات .

- الحضور المحتشم للتخطيط البيئي في الوسط المعاش و على أرض الواقع .

- الحالة المتدهورة التي وصلت اليها البيئة و المدن الجزائرية .

- رغبة الباحث في إبراز الإيجابيات التي يمكن أن يضفيها التخطيط البيئي على العمل البيئي، آملا أن تلقى هذه الدراسة الاهتمام لدى صناع القرار.

الفصل الأول :

أدوات التخطيط البيئي

المبحث الأول : تعريفات عـامة

تعريف التخطيط :

. **التخطيط لغة :** يستمد مفهوم التخطيط" planification " مصدره من مصطلح مخطط " plan" والتي اشتقت في اللغة الفرنسية وفي سائر اللغات المتفرعة من الأصل اللاتيني من الكلمة اللاتينية " "planus وكان يقصد ا في بداية القرن السادس عشر المساحة المسطحة التي لا تشوبها نتوءات، أو تفاوتات ، أو تتخللها نتوءات . ولم تستمد كلمة planification " معناها من الفعل الا planifier في زمن متأخر، يرقى إلى القرن السابع عشر، حيث باتت الكلمة يقصد بها " : مجموع البرامج و المشاريع التي يتم إعدادها في شكل عمليات متتابعة ومتناسقة ، قصد الوصول إلى أهداف محددة [1]" . ولم يكن مصطلح تخطيط متداولا في الاستعمال الفرنسي إلى غاية منتصف القرن العشرين في سنتي 1947 و1949ّ حيث عرف هذا المصطلح لدى هنري فايول Fayol.H ، الذي استعمل كلمة التنبؤ .prévoyance"ووفقا لـلقاموس الفرنسي" Robert Petit Le"فإن التخطيط planification يقصد به التنظيم بناءا على خطة(plan un selon organisation) ، فهو عملية تقوم على وضع أهداف واضحة واستخدام الوسائل المناسبة للوصول لتحقيق هذه الأهداف .

التخطيط اصطلاحا : ويقصد به التخطيط في أوسع معانيه كما عبر عنه الأستاذ سليمان الطماوي " : التدبير الذي يرمي إلى مواجهة المستقبل بخطط منظمة سلفا لتحقيق أهداف محددة [2]. "و قبله كان المهندس هنري فايول الذي سبق الإشارة إليه والذي يعد من جيل الرواد في علم الإدارة قد استخدم لدلالة على التخطيط ، اصطلاح prévoyance ، أي تنبؤ بدلا من اصطلاح planification ، ويعني التخطيط لكي يلفت الأنظار وبقوة إلى جوهره باعتباره توقع لما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد له ، أي أن التخطيط يحمل في ثناياه معنى التنبؤ ثم الاستعداد ، وعبر فايول عن المكانة الأساسية التي يحضا بها التخطيط في العملية الإدارية بقوله "إذا لم يكن التنبؤ prévoyance هو كل الإدارة فهو على الأقل جزء أساسي "منها.

التهيئة :

حسب قاموس التهيئة والتعمير هي مجموعة الأعمال الضرورية التي تسمح بتنظيم المجال بطريقة عقلانية وعلمية تراعي كل المقاييس والنظم حسب حاجيات السكان الحالية والمستقبلية سواء تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي، كما يقصد بها الاستخدام الأفضل للمجال أي التصرف الأنجح للإنسان في وسطه من خلال نشاطه المنظم لتحسين محيطه في مختلف المجالات وتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمتناسقة وتحقيق التوازن عبر مختلف نقاط الوسط بدلا من ترك المجال ينمو بشكل فوضوي أو عشوائي لكون انعكاساته صعبة المعالجة فيما بعد كما ينبغي مراعاة التوازف الحيوي في توزيع السكان والخدمات والمرافق ووسائل الإنتاج وغيرها[3].

[1] عبد اللّطيف قطيش، الإدارة العامة _من النظرية إلى التطبيق دراسة مقارنة_ الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013 ،ص110.

[2] سليمان الطماوي ، الوجيز في الإدارة العامة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2000 ،ص 187.

[3] وذينة فاتح، التوافق بين العوامل البيئية وتصميم المخططات العمرانية، رسالة ماجستير، معهد تسير التقنيات الحضرية، مسيلة 2009.

تعريف البيئة :

البيئة لغة : كلمة البيئة في اللغة العربية هي اسم للفعل تبوأ أي نزل وأقام، حيث جاء في معجم لسان العرب لابن منظور، باء الشيء ، يبوء بوءا أ ي رجع وتبوأ نزل وأقام ، ويقال تبوء فلان بيتا أي اتخذه منزلا [4]، أما في اللغة الفرنسية Environnement فقد ورد ت في معجم لروس الفرنسي بأنها : "هي مجموعة العناصر الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية ، سواء كانت طبيعية، أو اصطناعية والتي يعيش فيها الإنسان والحيوان والنبات"..

البيئة اصطلاحا : يؤكد الفقيه لافرسين Lanversin بأن مصطلح البيئة غامض ومبهم ونطاقه غير واضح وغير محدد بصورة دقيقة فهي تطابق فكرة واضحة في مضمونهاا إلا أنها غير محددة فيما يحيط بها ، وهو ما وافقه عليه الفقيه Prieur Michel عندما اعترف بأن مفهوم البيئة مفهوم متقلب ومتغير ومتلون [5].

المكونات الرئيسية للبيئة :

تقسيم البيئة إلى ثلاث مكونات رئيسية و هي :

المحيط الطبيعي : وهو المحيط الحيوي أو الحيز الذي تكون فيه الحياة أو يمكن أن تكون فيه الحياة .
المحيط المصنوع : وهو ما صنعه الانسان بناه وأقامه في حيز المحيط الحيوي مثل المدن والمستوطنات البشرية ومراكز الصناعة والمزارع وشبكات المواصلات وشبكات المياه والصرف والطاقة وغير ذللك من الوسائل التي يعتمد عليها الانسان في تحويل عناصر المحيط الحيوي إلى سلع وخدمات تشبع حاجات المجتمع .

المحيط الاجتماعي: هو ما وضعه الانسان من نظم ومؤسسات لإدارة العلاقات بين المجتمع و مكونات النظام البيئي (الطبيعية و المصنوعة) الاخرى والعلاقات بين أفراد المجتمع [6] .

أنواع البيئات : ويمكن تقسيم البيئة التي يعيش فيها الكائن الحي سواء كان مؤثر أو متأثر إلى :

البيئة الطبيعية : ويقصد بها كل ما يحيط بالإنسان من ظواهر حية وغير حية ، أي أنها عبارة عن المظاهر التي لا دخل للإنسان في تأسيسها أو وجودها [7] .

البيئة المشيدة: وهي التي يكون للإنسان دخل فيها [8] .

مفهوم التخطيط البيئي

يعرفه المختصون في حماية البيئة بأنه ": وضع برنامج يتضمن قواعد وتنظيمات محددة لحماية البيئة، من خلال التوقع والتنبؤ بالمخاطر والمشكلات البيئية التي يمكن أن تظهر مستقبلا، وأخذ الحيطة والحذر بشأنها عن طريق وضع الخطط اللازمة لوقايتها وكذلك للتقليل من الخسائر المترتبة عليها" [9].

كما يعرفه مفكرو التنمية بأنه : " مخطط التنمية من منظور بيئيّ مفهوم ومنهج جديد يقوم خطط التنمية من منظور بيئي أو بمعنى آخر هو " : التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار

[4] ابن منظور، لسان العرب، فصل الياء، حرف الهمزة، دار المعارف، مصر، دون سنة نشر، ص 382.
[5] عارف صلاح مخلف ، الإدارة البيئية – الحماية الإدارية للبيئة، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، 2009 ، ص3
[6] محمد عبد القادر الفقي، البيئة ومشاكلها وقضاياها وحماتها من التلوث 1913 مكتبة إبن سينا، القاهرة ، ص21.
[7] السيد عبد العاطي , الانسان و البيئة , دار المعرفة الجامعية , الإسكندرية , ص69
[8] عاصم الحناوي , قضايا البيئة الأساسية , مكتبة الأنجلو , القاهرة , ص 97
[9] إسماعيل نجم الدين زنكه ، القانون الإداري البيئي ، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت لبنان ن 2012 ص355.

البيئية المتوقعة لخطط التنمية على المدى المنظور وغير المنظور، فهو التخطيط الذي يهتم بالقدرات والحمولة البيئية، بحيث لا تتعدى مشروعات التنمية ومطامحها الحد البيئي الحرج، وهو الحد الذي يجب أن تتوقف عنده ولا تتعداه حتى لا تحدث نتائج عكسية قد تعصف بكل ثمار مشروعات خطط التنمية[10]

مبررات التـخطيط البيئي:

لا شك أن التخطيط البيئي كان نتاج العديد من العوامل والأسباب التي حتمت على الدول التدخل من أجل توجيه العمل البيئي وإعداد الخطط والبرامج والتي تتطلب مجهودا ت أكبر وتمويلا ماليا قد يشكل عبأ جديدا على ميزانية الدولة كما يتطلب التخطيط كذلك إمكانيات مادية وبشرية ضخمة، لكن تيقن الدول بأن الدينار الذي سوف تكلفه هذه العملية سيوفر لا محالة الجهد والمال الذي ستكلفه عملية العلاج، ومن بين أبرز العوامل التي فرضت ضرورة التخطيط البيئي يمكن رصد الآتي :

تطور وظائف الدولة وتحولها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة .

الفجوة الزمنية وتراكم المشاكل البيئية .

نجاح تجربة التخطيط البيئي في العديد من الدول في حماية البيئة .

الآثار السلبية التي تترتب بسبب غياب التخطيط البيئي .

مبادئ التخطيط البيئي :

يقوم التخطيط البيئي على مجموعة مبادئ تشكل ركائز يستند إليها التخطيط البيئي في تحقيق أهدافه في حماية البيئة ووقايتها من مختلف الأخطار المحدقة ا، وتحقيق تنمية مستدامة تراعي البعد البيئي في عملية التنمية، وهذه المبادئ هي [11]:

- مبدأ الوقاية خير من العلاج :

يعتمد التخطيط البيئي في التعامل مع القضايا البيئية على مبد الوقاية خير من العلاج، على اعتبار أن تطبيق المبدأ هو أقل كلفة وأكثر فعالية من معالجة المشكلات بعد حدوثها، ذلك أن أسلوب اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح الضرر البيئي حين ظهوره، أسلوب مكلف وصعب، وأحيانا يكون عديم الجدوى، بعكس معالجة جذور المشكلة والعمل على منعها واتلافها مبكرا قبل حدوثها، وهو أسلوب التخطيط البيئي .

مبدأ التكامل والشمول :

إيمانا بأن العلاقات البيئية كلها متداخلة بحيث يؤثر بعضها في البعض، حيث أن أي خلل في أي عنصر من عناصر المجموعة يؤثر في باقي العناصر، كما أن أي عمل يتم في ا تمع يمت بصلة إلى كل القطاعات بدرجات متفاوتة فإن التخطيط البيئي يقوم بالاعتماد على هذه النظرة الشمولية والتكاملية للبيئة وكذلك عند إعداده لمختلف الخطط.

[10] علي عبد الرحمن رئيس المنظمة العربية للتنمية المستدامة والبيئة ، التخطيط البيئي ،من الموقع www.ausde.Org

[11] علي عبد الرحمن ، رئيس المنظمة العربية للتنمية و البيئة و التخطيط البيئي ، وعادل عبد الرشيد عبد الرزاق ،التشريعات العربية و دورها في إرساء دعائم التخطيط البيئي ، ص 30-31

مبدأ العودة إلى الطبيعة :

مع التطور التكنولوجي ازداد الاعتماد على الحلول الصناعية بينما يتم تجاهل الحلول والمزايا الطبيعية، والتي عادة لا ينتج عنها آثار جانبية إلى جانب أنها قليلة التكلفة، ولذلك فإن المخطط البيئي عندما يخطط لحل أية مشكلة بيئية فإنه يحرص أن يبدأ أولا بالبحث عن الحلول، التي يمكن أن تقدمها الطبيعة قبل اللجوء إلى أي حل آخر، فمثلا عند معالجة مشكلة الآفات الحشرية والنباتية، نجد أن اعتماد أسلوب المكافحة البيولوجية إلى جانب أنه فعال أنه قليل التكاليف ولا يترك آثارا ضارة على البيئة والصحة ، على النقيض من المبيدات المصنعة التي لها آثار بيئية خطيرة عند استخدامها ، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفتها .

مبدأ الاعتماد على الذات :

لا شك أن لكل مجتمع ظروفه ومشاكله البيئية الخاصة به، ويمتلك موارد بيئية محدودة، ولذلك نجد أن التخطيط البيئي لارتباطه بالبيئة يتوقف نجاحه على مدى قدرته على ربط المجتمع ببيئته وجعله يبحث عن الحلول المتوافقة مع البيئة المحلية، إذ أن الكثير من الحلول الجاهزة المستوردة من الخارج لا تفلح لأنها لا تتوافق مع البيئة المحلية، بينما قد تكون المعارف الموروثة عن المجتمع المحلي كافية لحل العديد من المشكلات، ومن ثم يجب إعداد الخطط البيئة وفقا للخصوصيات المحلية، باستخدام المعارف والخبرات المحلية بقدر الإمكان وهذا لا يعني عدم الاستفادة من خبرات الآخرين، ولكن دون أن تكون أسيرة لها وإنما يستفيد منها وفقا لضرورة واحتياجات المجتمع المحلي .

أهمية التخطيط البيئي :

الأهمية البيئية :

للتخطيط البيئي أهمية كبيرة في مجال حماية البيئة، منها:

أ. التخطيط البيئي هو الطريق الأمثل الذي يمكن أن تضمن الإدارة البيئية من خلاله بأن الجهود المبذولة لحماية البيئة تسير بشكل منظم ومخطط، وستكون لها نتائج مرضية.

ب. يسهم التخطيط البيئي في حل والتخفيف من وطأة مختلف القضايا البيئية. فمثلاً، من خلال تقويمه للمشروعات التنموية بحيث لا تضر بالكائنات الحية يسهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي، ومن خلال تقويمه للمشروعات الصناعية بحيث تقلل انبعاثاتها من الملوثات الهوائية إلى أدنى حد يساعد في التخفيف من حدة قضايا الاحتباس الحراري وتغيير المناخ. وتوجد هناك من أنواع مخرجات التخطيط البيئي ما يسمى بالخطط البيئية النوعية أو التخصصية والتي تختص كل نوع منها بحل مشكلة بيئية معينة، مثل الخطة الوطنية لمكافحة التصحر والتي تساهم في حل مشكلة التصحر.

ج. يدعم التخطيط البيئي استخدام وتطبيق مختلف أدوات ووسائل حماية البيئة. فمثلاً، يدعم التوعية البيئية حين يضم في خططه الأنشطة والبرامج المتعلقة برفع مستوى الوعي البيئي، ويدعم التربية البيئية، عندما يضم في خططه الإجراءات والعمليات المطلوبة لدمج التربية البيئية في مناهج التعليم.

د. من خلال تطبيق التخطيط البيئي يستطيع صانعوا القرار، ومسؤولو البيئة والتنمية، التأكد من أن التنمية تحقق الأهداف المرسوم لها، دون أن تترك آثار ضارة بالبيئة.

الأهمية الصحية :

أن تطبيق التخطيط البيئي يسهم في خلق بيئة صحية، يعيش فيها أفراد أصحاء بعيدين عن ضغوطات المشكلات البيئية. ومثلاً على ذلك:

ه. من خلال الاهتمام بالتخطيط السليم لحركة المرور والطرق، ومما يؤدي ذلك إلى خفض الضوضاء وانبعاثات المركبات، وفي ذلك آثار صحية إيجابية.

و. من خلال التخطيط لزيادة المساحات الخضراء والتشجير في المناطق الحضرية، ومما يؤدي ذلك إلى تنقية الهواء وامتصاص الضوضاء. فالمساحات الخضراء هي الرئة التي يتنفس بها السكان ويرتبطون من خلالها بالطبيعة.

ز. ان التخطيط لاستخدام التكنولوجيات الصديقة للبيئة والإنتاج الأنظف، والتخطيط لإقامة المناطق الصناعية بعيداً عن المناطق السكنية، وتقييم الأثر البيئي للمشروعات الصناعية، كل ذلك يؤدي إلى تقليل التأثيرات السلبية للتنمية الصناعية على صحة السكان.

ح. ان التخطيط السليم للتخلص الآمن من المخلفات، وإعادة استخدامها، يحمى السكان من نقل الأمراض والتدهور الصحي، وذلك بعكس إذا ما تم التخلص من المخلفات بطرق غير سليمة من خلال دفنها، أو حرقها، أو إلقاءها في المياه السطحية، كل ذلك يؤدي إلى تأثيرات ضارة على صحة السكان.

الأهمية الاجتماعية :

من الفوائد الاجتماعية التي تتولد عن تطبيق التخطيط البيئي الآتي:

أ. ان التخطيط البيئي يقود إلى تحقيق العدالة في توزيع الموارد الطبيعة بين الجيل الحالي والأجيال القادمة، وذلك من خلال استخدامه الموارد الطبيعة استخداماً رشيداً، وبالشكل الذي يجعل تلك الموارد قادرة على تلبية احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة.

ب. التخطيط البيئي من خلال دمجه للبعد البشري في المشروعات التنموية، يعمل على إشاعة الرضا والقبول لدى أفراد المجتمع اتجاه هذه المشروعات، حيث يشعرون بأنها وضعت لمصلحتهم، وبل انهم يمتلكونها، وذلك كنتيجة لاشتراكهم في توجيه هذه المشروعات منذ مراحله الأولى.

ج. التخطيط البيئي يسهم في الحد من الفقر، ويخفف من حدة المشكلة السكانية، من خلال الموازنة بين النمو السكاني وكفاءة استخدام الموارد.

د. ان اهتمام التخطيط البيئي بإعادة تخطيط المدن تخطيطاً سليماً، وإنشاء مدن جديدة مواءمة بيئياً وبشرياً، يساعد بشكل كبير في القضاء على المستوطنات العشوائية، وبالتالي يساعد في خفض الجرائم والمشكلات الاجتماعية الأخرى التي تظهر في تلك المستوطنات.

الأهمية الاقتصادية :

يسهم التخطيط البيئي بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق وفورات اقتصادية، ومن أمثلة ذلك:

أ. إن الفوائد الصحية للتخطيط البيئي والتي تسهم في خلق بيئة صحية، يعيش فيها أفراد أصحاء بعيدين عن ضغوطات المشكلات البيئية، لها بعد اقتصادي ايضاً، فهؤلاء الأفراد الأصحاء يكونون أكثر قدرة على العمل والإنتاج، مما يؤثر ذلك ايجابياً في رفع وثيرة الإنتاج الاقتصادي.

ب. إن تطبيق المبادئ التي تقوم عليها عمليات التخطيط البيئي من شانها أن تدفع إلى تحقيق وفورات اقتصادية. فمثلاً لتحقيق مبدأ الوقاية خير من العلاج، يستلزم إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات الجديدة، بحيث يتم التعرف على الأضرار البيئية التي قد ينتج عنها، وذلك لتفاديها مسبقاً، ومن ثم تفادي النفقات المالية التي كانت ستتطلب لمواجهة تلك الأضرار. كما أن مبدأ الاعتماد على الذات يساعد على تحقيق وفرة اقتصادية، فهو يدفع نحو الاعتماد على الخبرات والتقنيات المحلية بدلاً من صرف أموال طائلة في استيراد الخبرات والتقنيات الأجنبية. وكذلك بالنسبة لمبدأ العودة إلى الطبيعية، الذي يدفع إلى الاعتماد على الحلول الطبيعية المنخفضة التكاليف.

ج. التخطيط البيئي يسهم في وقف استنزاف الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها، وفي ذلك منافع اقتصادية كبيرة، حيث تظل هذه الموارد تخدم التنمية أقصى فترة ممكنة.

د. التخطيط البيئي يهتم بكفاءة استخدام الطاقة، وتقليل الفاقد منها، كما يهتم بالبحث عن مصادر بديلة متجددة للطاقة، مما يسهم ذلك في خلق فرص اقتصادية جديدة.

ه. يضم التخطيط البيئي في طياته مشروعات تحقق أرباحاً اقتصادية. وأفضل مثال على ذلك مشروعات إعادة تدوير المخلفات، فبدل التخلص من المخلفات والتكبد في سبيل ذلك نفقات مالية، وآثار بيئية سلبية، يتم التعامل معها بوصفها مورداً اقتصادياً، وذلك بإعادة تدويرها لإنتاج العديد من المنتجات.

و. تطبيق التخطيط البيئي في مواجهة الكوارث البيئية، يساعد على تقليل حجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن هذه الكوارث[12].

[12] كتاب التخطيط البيئي و دوره الاستراتيجي في الحفاض على البيئة الفصل الثالث الدكتور عادل عبد الرشيد

المبحث الثاني : أدوات التخطيط البيئي

المطلب الأول : الأدوات الشمولية :

المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

تندرج السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ضمن الإصلاحات العميقة التي شهدها موضوع حماية البيئة، تهدف أساساً إلى تخطّي مستوى الاختلال والفوضى التي شهدها شغل المجال الجزائري. عبرت الدولة عن توجيهات سياستها الشمولية في هذا المجال في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم المتضمن ضمن أفاقه 2025 انشغالات متنوعة ذات بعد بيئي .

محتوى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وأهدافه

استحدث المشرع أداة مركزية لتجسيد توجيهات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة تتمثل في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم المنصوص عليه في المادة 7من القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة [13] ، تُعده الدولة [14] ويصادق عليه عن طريق التشريع لمدة زمنية تقدر بـ 20 سنة [15]، يهدف هذا الأخير إلى تحقيق تنمية منسجمة لكامل التراب الوطني [16] تراعى فيها النّجاعة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والحماية البيئية التي باتت تحظى بقدر واسع من الاهتمام والعناية وعياً بالتّأثير الذي تمارسه على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، فاستقراءا لنص المادة 9 من قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، يلاحظ أن بعض الأهداف التوجيهية للمخطّط الوطني لتهيئة الإقليم ذات بعد إيكولوجي محض، يمكن التماسها من خلال التوجيهات الرائدة إلى إضفاء العقلانية في استغلال الفضاء الوطني لاسيما من خلال تنظيم التوزيع السكاني وضبط تسيير الأنشطة الاقتصادية، ترشيد استعمال الموارد الطبيعية وتثمين المتاح منها، التحكم في البنية الحضرية للمدن والحفاظ على التراث الوطني التاريخي والثقافي وحمايته من الاعتداء والتدهور[17]

كما حرص المشرع على تعزيز الاهتمامات البيئية في مضمون المخطّط الوطني لتهيئة الإقليم، إذ أوجب عليه ضرورة تحديد المبادئ والأعمال الخاصة بتنظيم الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية والمواقع الأثرية والتاريخية علاوة على الأعمال المنظّمة لسير عمليات التّعبئة والتّوزيع والتّحويل للموارد المائية[18] سعياً لعقلنة استعمالها وضمان ديمومتها

اخضع المشرع المخطّط الوطني لتهيئة الإقليم أيضا إلى ضرورة مراعاته للخصوصيات التي يتميز بها الإقليم الجزائري [19] لاسيما تلك المتعلقة بالفضاءات الحساسة للخصوصيات التي يتميز بها الإقليم الجزائري الحساسة نظرا للتأثير الذي قد تلحقه بالبيئة، وفي هذا الصدد يلاحظ أن الكثير من الحلول المفترض انتهاجها في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ذات انعكاس إيجابي على البيئة، كالتوجيهات الخاصة بحماية المناطق الساحلية والجرف القاري من التلوث والاكتظاظ الحضري والعمراني والاعتداء

[13] قانون رقم 01 –20 مؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 ، يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ج.ر عدد 77 ،صادر بتاريخ 15 ديسمبر سنة 2001

[14] المادة 19 من قانون رقم 01 - 20 ، نفس المرجع

[15] المادة 1/20 من قانون رقم 01 - 20 ، نفس المرجع

[16] Ahmed REDDAF, Politique et droit de l’environnement en Algérie, op.cit., p. 34.

[17] المادة 9 من قانون 01 – 20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، المرجع السابق

[18] المادة 11 من قانون رقم 01 - 20 ، نفس المرجع

[19] المادة 12 من قانون رقم 01 - 20 ، نفس المرجع.

على التراث الأثري المائي [20]، حماية المناطق الجبلية من خطر اندثار الغطاء الغابي والتنوع البيولوجي [21]، الحماية الخاصة للمنظومات البيئية والموارد الطبيعية والمائية في المناطق الجنوبية...الخ[22]

أرفق المشرع المخطّط الوطني لتهيئة الإقليم بمخططات توجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية [23] يكون اعدادها ومراجعتها موضوع تنسيق بين مختلف القطاعات بعنوان تهيئة الإقليم [24]، وتطبيقا لأحكام المادة 23 من القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة تم صدور النص التنظيمي المحدد لكيفيات التنسيق بين تلك المخططات، مجال تطبيقها، محتواها، والقواعد الإجرائية المطبقة عليها[25].

قام المشرع بتدعيم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بتجهيز مؤسسي يتمثل في المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة [26]، الذي يقوم وفقا للمادة 2/21 من قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة بمتابعة تنفيذ محتوى المخطّط ، تقديم اقتراحات وتقييمات في المراجعات الدورية له ، تقديم تقرير تقييمي سنوي عن مستوى تنفيذه لغرفتي البرلمان ، علاوة على ذلك يساهم في إعداد المخطّطات التنفيذية للمخطّط الوطني لتهيئة الإقليم المتمثلة في المخطّطات التوجيهية الوطنية والجهوية، فترتيباً لتلك المهام وحرصاً على التّجسيد الفعلي لها صدر التنظيم الخاص بتحديد تشكيلة ومهام وكيفيات تسيير المجلس الوطني لتهيئة الإقليم [27]، فأصبح هذا الأخير يتمتّع بتنظيم قانوني يسمح له بمباشرة صلاحياته القانونية بمجرد المصادقة على المخطّط الوطني لتهيئة الإقليم .

الأفاق البيئية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم على مدى 2025

ترتيباً للالتزامات القانونية في مجال تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة بذلت جهود كبيرة في إعداد أدوات تسيير وتنفيذ توجيهات السياسة الوطنية في هذا المجال، وفي هذا الصدد قامت الجزائر سنة 2005 بإعداد أول مخطط وطني لتهيئة الإقليم (SNAT) بأفاق 2025 كإطار استراتيجي مركزي، يجسد الخيارات الوطنية لسياسة تهيئة الإقليم على الأمد الطويل [28].

جسد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم المشروع الإقليمي للدولة، اعتمد في تحديد أفاق تهيئة الإقليم على معطيات التّقييم الوضعي له من رهانات جيولوجية وتحديات بيولوجية، ارتكزت توجيهاته على محاور أساسية، تجلت أبعادها في الحفاظ على الرأسمال الطبيعي والثقافي، تأهيل الأقاليم وتحسين جاذبيتها وتنافسيتها، وأخيراً تحقيق الإنصاف الاجتماعي عبر تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين والملاحظ في هذا الصدد أن تلك التطلعات تم صياغتها بالنظر إلى تداعيات وتأثيرات العولمة والتطور التكنولوجي الحاصل فضلا عن مقتضيات التنمية المستدامة .

---

[20] المادة 13 من قانون رقم 01 - 20 ، نفس المرجع.

[21] المادة 14 من قانون رقم 01 – 20 ، نفس المرجع.

[22] المادة 16 من قانون رقم 01 - 20 ، نفس المرجع.

[23] المخططات التوجيهية الخاصة بالبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المصلحة الوطنية، راجع المادة 22 من قانون رقم 01 – 20 ، نفس المرجع.

[24] المادة 23من قانون رقم 01 – 20 ، نفس المرجع.

[25] مرسوم تنفيذي رقم 05 - 443 مؤرخ في 14 نوفمبر سنة 2005 ،يحدد كيفيات تنسيق المخططات التوجيهية القطاعية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية ومجال تطبيقها ومحتواها وكذا القواعد الإجرائية والمطبقة عليها، ج.ر عدد 75 ،صادر بتاريخ 20 نوفمبر 2005

[26] المادة 1/21 من قانون رقم 01 - 20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، المرجع السابق.

[27] مرسوم تنفيذي رقم 05 - 416 مؤرخ في 25 اكتوبر سنة 2005 ،يحدد تشكيلة المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ومهامه وكيفيات تسييره، ج.ر عدد 72 ،صادر بتاريخ 02 نوفمبر سنة 2005

[28] La mise en œuvre du Schéma National d'Aménagement territoire (SNAT) 2025, M.A.T.E.T, Février 2008, in : http://www.matet.dz/pdf/snat.pdf. , p. 03.

أدرج المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT الاعتبارات البيئية ضمن التوجيهات العامة لتهيئة الإقليم، لاسيما من خلال الأنشطة الإقليمية المتفرعة عنها ، وفي هذا الصدد يلاحظ أن الأنشطة المدرجة ضمن التّوجيهات الخاصة بديمومة الموارد والمتمثلة في ديمومة الموارد المائية والحفاظ على التربة ومكافحة التصحر وحماية الأنظمة البيئية وتثمينها تتفق كلّها من حيث المبدأ وبشكل واضح مع مقتضيات حماية البيئة، فترتيبا لذلك تعتبر الأفاق الخاصة بكل نشاط أفاق استراتيجية تخدم التنمية الإقليمية والبيئية بشكل متوافق ومتداخل وتلك الملاحظة تنطوي على باقي الأنشطة الإقليمية المبرمجة ضمن توجيهاتSNAT ؛ كالأنشطة الخاصة بتخفيف الضغط على الشّريط الساحلي وتعزيز جاذبية الهضاب العليا .

المطلب الثاني : الأدوات المحلية

التخطيط البيئي المحلي في الجزائر

لقد شكل التخطيط المحلي إحدى أهم الوسائل التي استندت إليها الجزائر في سبيل تحقيق تنميتها الاقتصادية و الاجتماعية و الصناعية و الفلاحية، والعمرانية، حيث أسندت مهمة التخطيط في كل هذه المجالات الى المجالس المحلية [29].

فطبقا لما نص عليه قانون البلدية لسنة 1990 [30]، فإنه يكلف المجلس الشعبي البلدي بوضع برامج تنموية سنوية ومتعددة السنوات الموافقة لعهدته في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية ، وينفذ على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد هذه البرامج آخذا بعين الاعتبار برامج الحكومة ومخطط الولاية [31].أما فيما يتعلق بإعداد المخططات العمرانية للبلدية والتي تشكل إحدى أهم آليات التدخل المحلي للتخطيط البيئي، حيث تعتبر وثائق التهيئة والتعمير أولى أدوات التخطيط البيئي [32]، فقد أوجب قانون البلدية الجديد [33]، على أن البلدية مطالبة بالتزود بكل وسائل التعمير (مخططات التعمير) المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و مخطط شغل الأراضي [34]

كما أعطى القانون المتعلق بتسيير النفايات و إزالتها هو الآخر صلاحيات واسعة للجماعات المحلية في مجال التخطيط المتعلق بتسيير النفايات حيث نص على مسؤولية البلدية في إعداد مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية [35]، وحسب نفس القانون فإن رئيس المخطط المتعلق بتسيير النفايات هو رئيس البلدية و الذي يخضع لرقابة الوالي مباشرة[36] .

غير أن تناثر هذه الاختصاصات بالتخطيط البيئي عبر قوانين متعددة بالإضافة إلى طابعها القطاعي جعل هذه المنظومة من القوانين غير فعالة وغير مجسدة على أرض الواقع، وهو ما أدى بالمشرع الجزائري إلى الاعتماد على آليات حديثة لحماية البيئة يكون من خلال إعادة

---

[29] حسن مصطفى حسين، الإدارة المحلية المقارنة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982 ،ص 156.

[30] القانون رقم 90-08 ، المؤرخ في.17 ابريل 1990 المتضمن قانون البلدية، ج ر، عدد 15 / 1990 الملغى بموجب القانون رقم 11 /10 المتعلق بقانون البلدية الجديد.

[31] نفس القانون. رقم90-08

[32] محمد لموسخ، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، مجلة الاجتهاد القضائي، الملتقى الدولي الخامس حول دور و مكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية المنعقد يومي 04/03 ماي 2009 ،كلية الحقو ق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، ص 153

[33] المادة 113 من القانون 11 /10 المتعلق بقانون البلدية ، سالف الذكر .

[34] محمد الصغير باعلي، الإدارة المحلية في الجزائر، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2013 ،ص 83.

[35] المادة 29 من قانون تسيير النفايات وإزالتها، سالف الذكر.

[36] المادة 31 من نفس القانون.

النظر و التفكير في نمط جديد للتسيير و اعتماد آلية التخطيط المحلي في مجال حماية البيئة بشكل يستوعب كل الاهتمامات المحلية المتمايزة من جهة و الاهتمامات الجهوية المتجانسة بالنسبة للأقاليم المتاحة لها و لها نفس العوامل الطبيعية، كالسهوب و الصحراء و الساحل [37].

و لهذا تم اعتماد نوعين من التخطيط البيئي المحلي المتخصص :

- الميثاق البلدي للبيئة و التنمية المستدامة

- المخطط البلدي لحماية البيئة (أجندة 21).

الميثاق البلدي للبيئة و التنمية المستدامة

اعتمد الميثاق البلدي من أجل البيئة و التنمية المستدامة لأول مرة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي 2001 - 2004 و جاء ضمن أهدافه تحديد الأعمال التي يجب أن تقوم بها السلطات البلدية من أجل الحفاظ على بيئة ذات نوعية جيدة، و انتهاج سياسة فعالة لتحقيق تنمية مستدامة على مستوى البلديات [38] .و أشتمل الميثاق البلدي على ثلاثة أجزاء [39]هي :

الإعلان العام للنوايا و الالتزام الأخلاقي للمنتخبين

و تضمن هذا الإعلان جملة من المبادئ الأخلاقية التي يجب على المنتخب المحلي التحلي بها و منها :

- الوعي بالمسؤولية الجماعية لحماية البيئة .

- الدور الفعال للبلديات لقربها من المواطن .

- ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة .

- اشتراك جميع الفاعلين من إدارات و جهات في الحفاظ على البيئة .

- الالتزام بعدم نقل المشاكل البيئية الحالية للأجيال القادمة .

العزم على الحد أو التقليل من الانبعاثات الملوثة، و الاقتصاد في الطاقة و استعمال التكنولوجيا النظيفة و حماية الموارد و تطوير الفضاءات الطبيعية كالمساحات الخضراء و الغابات الموجودة داخل النسيج العمراني.

كما شمل الإعلان الالتزام بتنفيذ برنامج الإعلام و التربية حول حماية البيئة و التنمية المستدامة لصالح المنتخبين المحليين، و أعوان الغدارات المحلية و عموم المواطنين و إشراك المجتمع المدني في تسيير البيئة .

المخطط المحلي للعمل البيئي

الّذي اشتمل على جملة من المحاور و الذي يعد أرضية عمل تبني عليه الجماعات المحلية سياستها في المحافظة على البيئة . و تضمن هذه المحاور:

[37] محمد لموسخ، المرجع السابق، ص 153.

[38] وناس يحي، الاليات القانونية و الإدارية لحماية البيئة في الجزائر ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة تلمسان ، 2007، ص 58.

[39] وناس يحي، التخطيط البيئي المحلي في الجزائر، التطورات الراهنة والإشكاليات القانونية والمادية التي يثيرها، مجلة الحقيقة، العدد السادس ،كلية الحقوق بجامعة أدرار، ماي 2005 ،ص 145 - 149.

- ضرورة إيجاد تسيير مستديم للموارد البيولوجية و الطبيعية .

- اعتماد نظام التخطيط و التسيير المحلي المبني على احترام تجانس الخصوصيات الطبيعية لمختلف العناصر الطبيعية .

- إحداث تعاون بين البلديات لمواجهة التدهور البيئي و تهيئة المناطق الصناعية .

- حماية الأراضي الفلاحية و تهيئة المدن، و التسيير المحكم إيكولوجيا للنفايات و تسيير المخاطر الكبرى .

- استشارة المواطنين في مراحل صنع القرار البيئي.

- تطوير قدرات البلديات للتكفل بالمشاكل البيئية .

- القيام بالتقييم الدوري لحماية البيئة .

- إنشاء الوظائف الخضراء.

المؤشرات الخاصة بتقييم البيئة

و تتضمن قيام البلديات بعمليات جرد و إحصاء لجملة من البيانات البيئية و تقييمها خلال الفترة الممتدة من 2001 - 2004 و تخصيص عائدات مالية لكل برنامج مقترح للتدخل على المستوى المحلي . وهذه الميادين الخاضعة للتقييم هي :

1) **السكان** : و يتم البحث عن الكثافة السكانية و نسبة التزايد السكاني في البلدية، و نسبة التمدن .

2) **التربة** : و يشتمل التقييم تحديد الأراضي الصالحة للزراعة بالهكتار لكل فرد من السكان و نسبة التوسع على حساب التربة3 .

3) الماء : و يشمل التقييم الكمية المعبأة بـ م 3 3 ، و الكمية الموزعة بـ م ، و نسبة الربط بالماء الصالح للشرب و المناطق الرطبة بالهكتار4 .

4) الغابات : و يشمل التقييم جرد مساحة الغابات بالهكتار، و مساحة الغابات التي تعرضت للحرائق بالهكتار و نسبة التشجير الناجحة، و نسبة القطع غير القانوني، و نسبة الرعي في الغابات 5 .

5)النفايات الحضرية : و يشمل التقييم كمية النفايات بالـ طن/ في السنة، و عدد المزابل الفوضوية، و القدرة الاستيعابية للمزابل المراقبة و عددها، و عدد مراكز تكدس النفايات و قدرتها، و كمية المواد المسترجعة و نوعيتها، و الجمع الانتقائي في مستوى أماكن جمع النفايات6 .

6) **نفايات المستشفيات** : و يشمل التقييم جرد ككية النفايات حسب النوع طن/ سنة، و كمية= النفايات المكدسة و نوعها، و عدد المزابل الفوضوية، و عدد المزابل المراقبة و قدرتها، و عدد محطات إحراق النفايات و قدرتها، و كمية المواد المسترجعة و نوعيتها، و كمية النفايات التي لها قيمة و أنواعها .

7) نوعية الهواء : و يشمل تقييم كمية الملوثات الجوية، و عدد المصابين بالربو .

8) الساحل : و يشمل تقييم عدد شواطئ الاستجمام و نوعية مياهها، و عدد المراحل و كمية الرمل المقتطعة، نسبة التشحيم و إزالة البقع الدسمة، و مساحة المناطق السياحية- التوسع الحضري و الصناعي بالهكتار، عدد السكان المقيمين و عدد السكان الموسميين، و المنشآت المينائية .

9)المناطق الجبلية : و يشمل تقييم المساحات المعرضة للانجراف بالهكتار، إنتاج المواد العلفية، عدد السكان المستقرين فيها، عد رؤوس قطعان الماشية.

10) الواحات : و يشمل التقييم عدد النخيل، و عدد السكان و نسبة ملوحة الأراضي بالهكتار .

11) المناطق الصناعية : و يشمل التقييم فيها مساحة الأراضي الزراعية المتلفة بالهكتار، و نسبة استعمال الأسمدة، و نسبة استعمال منتجات الصحة النباتية، و المساحات الزراعية المستعملة .

12) المساحات الخضراء : و يشمل التقييم فيها مساحة الإطار المبني بـ م لكل ساكن، و عدد الأشجار في الوسط الحضري .

13) السكن الفوضوي : و يشمل التقييم فيه عدد البنايات و عدد السكان.

14) المياه المستعملة : و يشمل التقييم فيها نسبة الربط بشبكية التطهير، نسبة الشرب في القنوات الجامعة، عدد المنشآت، نسبة الربط بمنشآت معالجة المياه المستعملة، و نسبة معالجة المياه القذرة و حالة حملها، و عدد الإصابات بالأمراض المتنقلة عن طريق المياه.

الأجندة 21 المحلية 2001 – 2004

نتيجة للعجز الكبير الذي آل إليه التدخل المحلي في مجال حماية البيئة و تطور أساليب التسيير المحلي للبيئة و تزايد اهتمام السلطات العامة بحماية البيئة اقتنع المخطط الجزائري بأهمية تغيير منهج التدخل المحلي في تسيير البيئة و حمايتها، عن طريق اعتماد أسلوب التخطيط البيئي المحلي لأول مرة في تاريخ العمل البيئي المحلي في الجزائر، من خلال إدخال عنصر التنبؤ و التصور في العمل البيئي المحلي ضمن المخطط المحلي للعمل البيئي أجندة 21 المحلي 2001 - 2004[40]، و الذي كان قد أوصى الميثاق البلدي للأعمال من أجل البيئة و التنمية 2 المستدامة باستحداثه[41] .

و يهدف المخطط المحلي للعمل البيئي (أجندة 21 محلي) إلى تحسين الوضع البيئي و ضمان تنمية مستديمة للبلدية على نحو ما أقرته الأسرة الدولية في ريوديجانيرو بالبرازيل في يونيو 1992[42] .

و يعكس المخطط البيئي المحلي الذي دعا الميثاق البلدي إلى صياغة تحولا عميقا في أسلوب التسيير المحلي البيئي من خلال التخلي عن الأسلوب الأحادي في تسيير البيئة و اعتماد نقاش عام و استشارة واسعة يقوم بها رئيس المجلس الشعبي البلدي لكل الشركاء و الفاعلين و ممثلي المجتمع المدني[43] .

كما أصبح التخطيط المحلي يتحسس إلى التنوع الجغرافي الذي تعرفه الجزائر في مناطق جبلية، ساحلية و سهبية و صحراوية، هذه الصبغة الجديدة في التسيير المحلي للبيئة تفرض من جهة بالتنوع الجغرافي للأوساط الطبيعية المشمولة بالحماية، و يدفع بالجماعات المحلية المتجانسة طبيعيا إلى اعتماد تخطيط طبيعي متجانس و موحد من جهة أخرى، مما يؤدي

[40] وناس يحي، التخطيط البيئي المحلي في الجزائر، المرجع السابق، ص 148.
[41] بن أحمد عبد المنعم، الوسائل القانونية والإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 2009/2008، ص 129.
[42] وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، المرجع السابق، ص 61.
[43] وناس يحي الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، المرجع السابق ، ص 148.

إلى زوال التقسيم الإداري التقليدي في توزيع المهام و الصلاحيات المتعلقة بالبيئة، و التي لا تتماشى مع خصوصية موضوع حماية البيئة، التي لا تعرف أوساطها الطبيعية حدود جغرافية محلية [44]، و يتضمن مخطط التسيير المحلي :[45]

- ضمان التسيير المستديم كالموارد الطبيعية و البيولوجية .

- تهيئة المناطق الصناعية و مناطق التوسع السياحي و المناطق المحمية و المواقع الأثرية و الثقافية و التاريخية و تسييرها .

- ترقية المدينة و إطار الحياة داخل التجمعات العمرانية .

- تسيير الغابات و مكافحة تلوث الأوساط المستقبلة من مياه و هواء و تربة .

- المحافظة على الأراضي الفلاحية .

و نظرا لكون أن العناصر البيئية المشمولة بالحماية كالنباتات و الحيوانات و مظاهر التلوث لا تعرف حدود جغرافية فإن ذلك يتطلب بأن يكون هناك تنسيق على أعلى مستوى، الأمر الذي يستوجب على الجماعات المحلية القيام بالتشاور و التنسيق فيما بينها لإيجاد خطط و برامج لمكافحة التلوث و المحافظة على العناصر البيئية، و هو ما حرص عليه الميثاق البلدي للبيئة و التنمية المستدامة عندما نص على ضرورة التعاون بين البلديات التي تشترك في مصادر طبيعية، أو تجابهها مشاكل بيئية مشتركة، كما حث هذه البلديات على إحداث أدوات و آليات للتعاون فيما بينها من أجل تسيير البيئة تسييرا فعالا و غير مكلف [46].

المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

يعتبر المخطط التوجيهي للت هيئة والتعمير(P.D.A.U) إحدى أدوات التهيئة و التعمير يشكل أداة استراتيجية تنظيمية لعمل الجماعات الإقليمية والسلطات في شغل مجال العمران [47]، لقد أوجب المشرع الجزائري لكل بلدية أو مجموع بلديات متداخلة في النسيج الحضري التزام بتغطية مجالها المعني بمخطط توجيهي للتهيئة والتعمير، يتم المبادرة به من رئيس أو رؤساء مجالسها الشعبية المعنية أو بمبادرة من المؤسسة العمومية المشتركة بين البلديات[48] ، نص عليه المشرع الجزائري من خلال نص المادة 16 من القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير التي تنص على انه "أداة للتخطيط المجالي و التسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية والأخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي."

كما تعد وسيلة جديدة لا تهتم بالتهيئة العمرانية داخل حدود المحيط العمراني للتجمع الحضري فقط، بقدر ما يتناول التجمع الحضري داخل إطاره الطبيعي والبيئي وينظم العلاقات بينه وبين باقي نقاط الأوساط الأخرى الموجودة على المستوى المحلي و الإقليمي و يراعي جوانب الانسجام و التناسق بينه

[44] وناس يحي، التخطيط البيئي المحلي في الجزائر، المرجع السابق، ص148.
[45] بن أحمد عبد المنعم، الوسائل القانونية والإدارية لحماية البيئة في الجزائر ،المرجع السابق، ص 129.
[46] وناس يحي، التخطيط البيئي المحلي في الجزائر، المرجع السابق، ص 1
[47] دعموش فاطمة الزهراء، سياسة التخطيط البيئي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع تحولات الدولة، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2010 ،ص109 .
[48] لكحل احمد، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ، دار هومة، الجزائر، 2014 ،ص.113.

وبين جميع المراكز الحضرية المجاورة، كما أنه يأخذ بعين الاعتبار جميع توجيهات للمخططات المتعلقة بأدوات تهيئة الإقليم ويحدد من جهته توجيهات لمخططات شغل الأراضي [49].

و عليه تبرز الأهمية البيئية وراء P.D.A.U من خلال ضبطه للرؤية الاستراتيجية العمرانية و التحسيس للجانب البيئي، وفي هذا الصدد يعمل المخطط على وضع توجيهات شغل المجال بالاعتماد على معطيات الدراسة التحليلية لوضع المجال المعني، وتقديرات التنمية المحتملة في ظل التحولات الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والثقافية [50]، فينظم استخدامه بعد التمييز بين :

- القطاعات المعمرة .

- القطاعات المبرمجة للتعمير .

- القطاعات التعمير المستقبلية .

- القطاعات الغير قابلة للتعمير.

مخطط شغل الأراضي.

يشمل أدوات التهيئة والتعمير إلى جانب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير مخططات شغل الأراضي P.O.S تعمل على ضوء توجيهات المخطط الأول وفقا لعالقة التكامل بينهما [51] مشكلة مرجعية أساسية للتعرف على تفاصيل التخطيط العمراني وقواعد شغل المجال في جزء من إقليم بلدية أو عدة بلديات[52] .

لقد نص عليه المشرع الجزائري من خلال نص المادة 31 من قانون رقم 90-29 التي تنص على: "المخطط الذي يحدد بالتفصيل في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حقوق الأراضي والبناء"، يستنتج من محتوى المادة أنه هو وسيلة لتفصيل وتنفيذ التوجيهات العامة والإجمالية الواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ويحدد بصفة مفصلة حقوق استخدام الأراضي و يعين الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به[53] .

عليه يظهر الإتمام البيئي في مخطط شغل الأراضي من خلال تبيان كيفية استعمال الأراضي و أنماط البنايات، تحديد لونها و نوعية المواد المستعملة بضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات الذي يشكل الحرص على ضمان الرونق الجمالي للبنية العمرانية، وذلك بتحديد المساحات العمرانية والمساحات الخضراء ، المواقع المخصصة للمنشآت العمومية، المنشآت ذات المصلحة العامة، تخطيطات ومميزات طرق المرور، تحديد الارتفاعات و الأحياء والشوارع المواقع و المناطق الواجب حمايتها [54] ، ونعني مواقع الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها التي تندرج ضمن مناطق الثروات الطبيعية المحمية .

---

[49] لعوجي عبد الله، الرقابة العمرانية القبلية ودورها في الحفاظ علي البيئة والحد من البناء الفوضوي، منشورة في مجلة السياسية جامعة بسكرة، المنعقدة يومي 17 18 فيفري 2013 ،ص.257.

[50] -بودريوه عبد الكريم، "الاعتبارات البيئية في مخططات التعمير المحلية"، مجلة الاكادمية للبحث القانوني , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة عبد الرحمان ميرة , بجاية عدد 2 , 2013 ص.71.

[51] -DJILALI Adja, Droit de l'urbanisme, Berti Editions, Alger, 2007 ,P.145

[52] دعموش فاطمة الزهراء، سياسة التخطيط البيئي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع تحوالت الدولة، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2010 ،ص112-113 .

[53] اقلولي ولد رابح صافية، قانون العمران الجزائري: أهداف حضرية ووسائل قانونية، دار هومة، الجزائر، 0101 ص.81

[54] إقلولي ولد رابح صافية، "تسيير العقار في ظل أدوات التهيئة و التعمير وفق قانون 90-29 ،"المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، عدد 01 ،2010 ،ص. 181

أما بالنسبة للسواحل، أشار قانون التهيئة و التعمير إلى وجوب المحافظة عليها ووجوب اتخاذ الهيئات المحلية الإجراءات المناسبة لعدم التوسع العمراني فيها و اتخاذ الإجراءات طبقا لأحكام شغل الأراضي لما تبرزه هذه المواقع ، وما تحتويه من مناظر مميزة للتراث الوطني الطبيعي والزي الثقافي و التاريخي و البنيات اللازمة للتوازنات البيولوجية [55]، كما يعمل هذا المخطط على تنظيم العقار ص والتخلص ال ناعي، و يأخذ في الحسبان الإجراءات الضرورية والطرق الصحيحة لحماية البيئة، من النفايات أثناء تنظيم هذا النوع من العقار [56].

يعتبر المشرع الفرنسي أن إدراج الاعتبارات البيئية ضمن P.O.S شرط إلزامي باعتباره انشغال ذو مصلحة عامة، مدعما ذلك المسعى برقابة إدارية واجتماعية ورقابية في الموضوع الأمر الذي يعكس درجة الوعي البيئي للمشرع الفرنسي وصراحة إرادته في الحفاظ على البيئة وحماية مواردها من آفاق وانعكاسات التنمية العمرانية[57] .

المطلب الثالث : المخططات القطاعية

المخطط القطاعي المتعلق بالمياه.

إن نشاط تخطيط وتطوير وتوزيع الأمثل للموارد المائية و مجموعة فرعية من إدارة دورة المياه و من الناحية المثالية حيث يراعي تخطيط إدارة الموارد المائية جميع الطلبات المتنافسة على المياه ويسعى إلى تخصيص المياه على أساس عادل لتلبية جميعً الاستخدامات والطلبات. كما هو الحال مع إدارة الموارد الأخرى ، نادرا ما يكون ذلك ممكن عملي و يتناول التخطيط القطاعي المتعلق بالمياه المخطط الوطني لتهيئة الموارد المائية و الأحواض الهيدروغرافية كأداة لتسيير و حماية الموارد المائية مما يستوجب حماية الأوساط المائية و الأنظمة البيئية المائية من أنواع التلوث التي من شأنها أن تمس بنوعية المياه و تضر مختلف استعمالاتها[58] .

أقر المشرع الجزائري نظام التخطيط الوطني أو التخطيط الرئيسي لتهيئة الموارد المائية و استغالها لغرض إيجاد الإجراءات الضرورية لتنسيق المخططات الجهوية لتهيئة المياه و استعمالها و توقع حالات تحويل الموارد المائية و شروطها ضمن الأطر الإقليمية لمختلف الأحواض الهيدروغرافية.

أهداف مخطط المياه :

تعد المياه موردا أساسيا لجميع أشكال الحياة على الكوكب تبلغ المياه العذبة ثلاثة بالمئة فقط من موارد المياه على الأرض وثلثي المياه العذبة محصورة في القمم الجليدية و الأنهار الجليدية و توجد واحد في المئة في مناطق نائية لا يمكن الوصول إليها والكثير من مياه الأمطار الموسمية و الفيضانات لا يمكن استخدامها بسهولة ومع تقدم الوقت أصبحت المياه أكثر ندرة وأصبح الوصول إلى مياه نظيفة وآمنة للشرب محدودا بين الدول وفي الوقتً الحالي ، تستغل البشرية حوالي 08.0 في المائة فقط من المياه العذبة في العالم مع تزايد الطلب للصرف الصحي و الشرب والتصنيع والترفيه والزراعة. نظرا للنسبة

[55] لكحل احمد، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ، دار هومة، الجزائر، 2014 ،ص.115

[56] -طارق محمد، البيئة ومحاور تدهورها، دار النهضة العربية ، الإسكندرية ،2000 ،ص.18.

[57] دعموش فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص.114.

[58] المادة 43 من قانون 10/03 ، المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بقانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، جريدة رسمية ص 43 سنة 2003

المئوية القليلة المتبقية من المياه ، كان تحسين المياه العذبة التي تركناها من الموارد الطبيعية يمثل صعوبة مستمرة في عدة مواقع حول العالم.

يتم بذل الكثير من الجهد في إدارة الموارد المائية نحو الاستخدام الأمثل للمياه وتقليل التأثير البيئي لاستخدام المياه على البيئة الطبيعية. تستند ملاحظة المياه إلى الإدارة المتكاملة لموارد المياه كجزء لا يتجزأ من النظام البيئي ، حيث تساعد كمية ونوعية النظام البيئي في تحديد طبيعة الموارد الطبيعية.

يهدف تخطيط تعبئة الموارد المائية و استعمالها الى تلبية طلب الماء و إلى توازن التنمية الجهوية و القطاعية و ذلك يرفع كميات الموارد المائية و حماية نوعيتها و ترشيد استعمالها بالتوافق مع البيئة و الموارد الطبيعية الأخرى[59] .

كما تدعم المخطط الوطني لتهيئة الموارد المائية بالمخطط التوجيهي للمياه و الذي يهدف إلى تطوير البنى التحتية الخاصة بحشد الموارد المائية السطحية و الباطنية و كذلك توزيع الموارد بين المناطق للخيارات الوطنية في مجال شغل الإقليم وتطويره كما يشجع المخطط التوجيهي للمياه تثمين المورد المائي و الاقتصاد فيه و استعماله العقلاني و تطوير الموارد المائية غير التقليدية المستمدة من تصفية المياه القذرة و تحلية مياه البحر و استعمالها[60] .

كما أدرج قانون المياه الجديد المخطط الوطني للمياه الاهداف و الأولويات الوطنية في مجال حشد الموارد المائية و تسييرها المدمج و تحويلها و تخصيصها و التدابير المرافقة 11ذات الطابع الاقتصادي و المالي و التنظيمي الضرورية لتنفيذه [61].

إضافة الى التخطيط المركزي للمياه اعتمد المشرع الجزائري نظام التخطيط يقوم على أساس الامتداد الطبيعي للأحواض المائية . و التي تعتبر نوعا من المخططات الشمولية لأن حماية الموارد المائية المتواجدة في الأحواض تقتضي مراقبة جميع الأنشطة المزاولة في منطقة الحوض المائي و التأثيرات المحتملة على هذا الوسط . لذلك يستوجب حماية الموارد المائية و الحفاظ عليها بالطرق المتبعة من ضمانها من خلال نطاق الحماية الكمية و مخططات مكافحة الحث المائي الذي ينشأ بالنسبة للطبقات المائية المستغلة بإفراط أو المهددة بالاستغلال المفرط قصد حماية مواردها و نطاق حماية النوعية و تدابير للوقاية و الحماية من التلوث و من مخاطر الفيضانات[62] .

الإجراءات المتبعة لإعداد مخطط المياه و المصادقة عليه.

تعمل وزارة المياه و الهيئات و المؤسسات التابعة لها على اعداد مخطط المتعلق بقطاع المياه و ذلك من خلال ممارسة الصلاحيات المسموح لها في التشريعات القانونية و الخطط المائية و البيئية و فقا لاستراتيجية اصالح قطاع المياه و السياسة العامة للدولة و الوزارات حيث يتولى الوزير بتنفيذ السياسة العامة للحكومة و ذلك بالإشراف على وضع الخطة ضمن خطة مجلس الوزراء و متابعة تنفيذها و تقديم التقارير على مستوى تنفيذ القرارات و أوامر مجلس الوزراء الى المجلس حسب النظام . فالمجلس الذي يتكون من الوزير أساسا و وكلاء الوزارة و مستشاري و مدير الإدارة العامة و المدير العام لمكتب الوزير حيث يقدم المجلس المشورة للوزير فيما يعرض عليه من مسائل متعلقة بنشاط الوزارة و التي تمارس الصلاحيات التالية :

[59] المادة 125 من قانون رقم 12/05 المؤرخ 28 جمادى الثاني عام 1426 هـ الموافق لـ 4 أوت 2005 المتعلق بالمياه ج.ر عدد 60.
[60] المادة 25 من قانون 20/01 المؤرخ في 2001/12/12.المتعلق بتهيئة الإقليمية و تنميه المستدامة جريدة رسمية ، عدد 2001/77.
[61] المادة 59-60-61 من قانون 12/05 المؤرخ في 4 أوت 2005 المتعلق بالمياه جريدة رسمية عدد 2005/60.
[62] المادة 30 من قانون 12/05 المؤرخ في 4 أوت 2005 المتعلق بالمياه جريدة رسمية عدد 60/ 2005.

- وضع مراجعة الاستراتيجيات و السياسات العامة لتنمية و ادارة الموارد المائية و تطوير الخدمات المياه في الريف و المدينة و حماية البيئة وتشغيل و صيانة السدود و المنشأة المائية .

- العمل على تعزيز دور و مساهمة المجتمعات المحلية في تكاليف و تشغيل و صيانة و إدارة مشاريع المياه .

- إعداد خطط عمل الوزارة السنوية و الخامسية و تنسيقها مع مشروعات الخطط المرفوعة من الهيئات التابعة للوزارة و اعتمادها كخطة موحدة للوزارة.

ومن خلال المبادرة على إ عداد المخطط المتعلق بقطاع المياه يتم المصادقة عليه من طر ف وزارة المياه عن طريق التنظيم بتنسيق الخطط و البرامج للهيئات المؤسسات التابعة للوزارة [63].

المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة.

لقد سعى الإنسان دائما للسيطرة على البيئة المحيطة به و أن يسخر الكثير من الطاقات والموارد الطبيعية لإشباع رغباته .اتصف القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين بالنمو الاقتصادي والصناعي السريع فارتفعت بذلك وتريتي الإنتاج والاستهلاك مما أدى إلى تزايد الضغط على البيئة وخلق العديد من المشاكل والمخاطر على المستوى الكوني أين أصبحت تهدد أمن وسالمة البشرية جمعاء (كالاحتباس الحراري، تغير درجة الحرارة للأرض، ثقب الأوزون... الخ أشكال التلوث [64] حيث أحال قانون 19/01 المتعلق بالنفايات على التنظيم حيث يتضمن هذا المخطط [65] لبيان كيفية إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة أساسا على :

- جرد كميات النفايات المخزنة مؤقتا و كذا تلك المخزنة بصفة دائمة مع تحديد كل صنف منها .

- المناهج المختارة لمعالجة كل صنف من أصناف النفايات.

- تحديد المواقع و منشأة المعالجة الموجودة.

- الاحتياجات فيما يخص قدرة معالجة النفايات مع الأخذ بعين الاعتبار القدر ات المتوفرة و كذا الأولويات المحددة لإنجاز منشأة جديدة مع مراعاة الامكانيات [66]الاقتصادية و المالية الضرورية لوضعها حيز التطبيق .

كيفيات و إجراءات إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة.

إن تسيير النفايات الحضرية الخاصة في الجزائر ، أين أوكلت مهمة جمع ونقل النفايات إلى مؤسسة محلية عمومية و مؤسسات خاصة رغم الجهود الكبيرة التي تبدلها هاته المؤسسات للتخلص من النفايات الحضرية إلى إننا نسجل بعض النقائص والمشاكل نتيجة نقص في الوسائل المادية و البشرية إضافة إلى عدم الاعتماد على دراسة علمية مسبقة لتنظيم عملية الجمع ، و الاعتماد على المعرفة الميدانية لعمال

[63] أحال المشرع على التنظيم مهمة تحديد كيفيات وإجراءات وضع وتنفيذ ومتابعة تطبيق المخطط الوطني للماء وذلك بموجب المادة 60 من قانون رقم 05 – 12 مؤرخ في 4 غشت سنة 2005 ، يتعلق بالمياه، ج.ر عدد 60 ،صادرة يتارخ 4 سبتمبر سنة 2005 ،معدل ومتمم بموجب القانون رقم 08 03 –المؤرخ في 23 يناير سنة 2008 ،ج.ر عدد 04 ،صادر بتاريخ 27 يناير سنة 2008.

[64] أحسن بن ميسي – الديناميكية الحضرية و التنمية المستدامة ، مجلة التهيئة العمرانية – جامعة منتوري ، مخبر التهيئة العمرانية 54 .ص 2004 -01 العدد،

[65] المادة 14 من قانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات و إزالتها و مراقبتها.

[66] المادة 13 من قانون البيئة .

الجمع و ، وجهد كبير لعمال الجمع و الاستعمال المفرط للعتاد مما يتسبب في العطل المستمر له . ضف إلى ذلك نوعية وسائل ما قبل الجمع غير عملية، كالمجمع بكونها حاويات مفتوحة خلقت مشاكل بيئية كانتشار الروائح الكريهة نتيجة تخمر المواد العضوية التي تشكل 70%من تركيبة النفايات ، و مكان لجلب الحيوانات وقيام المواطنين بإشعال النيران بها مما يتسبب في انتشار الغازات و الأدخنة الملوثة إن غياب الوعي لدى المواطنين و عدم مساهمتهم للحفاظ على نظافة المدينة كعدم احترام أوقات الجمع ، عدم إلقاء النفايات داخل الحاويات الخاصة بعملية ما قبل الجمع أين يتم إلقائها بجانبها أو اللجوء إلى إنشاء مزابل عشوائية مما يمثل عبئا جديد لعمال الجمع لإعادة جمعها .لذلك هناك إجراءات يستوجب القيام بها لإعداد مخطط تسيير النفايات الخاصة :

أ- **إجراءات الاعداد** : يعد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة لجنة يرأسها الوزير المكلف بالبيئة أو ممثله و تتكون من:

- ممثلين عن الوزارات المكلفة بالدفاع الوطني و الجماعات المحلية و التجار ة و الطاقة و التهيئة العمرانية و النقل و الفالحة و الصحة و المالية و الموارد المائية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية و التعمير و الصناعة .
- ممثلين عن المنظمات المهنية المرتبط نشاطها بالنفايات و إزالتها .
- ممثل عن المؤسسات العمومية التي تعمل في ميدان تسيير النفايات .
- ممثل عن الجمعيات الوطنية لحماية البيئة .
- يمكن للجنة أن تستعين بكل خبير أو شخصية مختصة في ميدان تسيير النفايات للمساعدة في أشغالها .يعين أ عضاء اللجنة المكلفة بإعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد بموجب قرار من الوزير المكلف بالبيئة و بناءا على اقتراح من السلطات التي يتبعونها .

تتولى مصالح الوزارة المكلفة بالبيئة أمانة اللجنة [67].

المصادقة على المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة .

تعد اللجنة المكلفة بإعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة نظامها الداخلي الذي يخضع لموافقة الوزير المكلف بالبيئة.

يوافق على المخطط لتسيير النفايات الخاصة بموجب مرسوم تنفيذي و ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

يعد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة لمدة عشر 10 سنوات و يراجع كلما اقتضت الظروف ذلك بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالبيئة أو بطلب من أغلبية أعضاء اللجنة المكلفة بإعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة.

68 تعد اللجنة المكلفة بإعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة كل سنة تقريرا يتعلق بتنفيذ المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة .

---

[67] وناس يحي ، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر ، رسالة دكتوراه في القانون العام جامعة ،أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، جويلية 2007 ،صفحة 43.

[68] القانون رقم 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها ، الجريدة الرسمية العدد 77.

المطلب الرابع : المؤسسات الفاعلة في حماية البيئة

اتخّذت هذه الهيئات عدة أشكال منها:

المراصد

يمكن حصر المراصد التي استحدثها المشرع الجزائري في المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة والمرصد الوطني لترقية الطاقات المتجددة .

- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة

.تم إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-115 ويعتبر مرفقا عاما يخضع للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقاتها مع الدولة ويعد تاجرا في علاقته مع الغير . يتمثل دور المرصد في التنسيق مع المؤسسات الوطنية والهيئات بجمع المعلومات البيئية على الصعيد العلمي والتقني والإحصائي ومعالجتها واعدادها وتوزيعها.

- كما يكلف المرصد في إطار مهامه على الخصوص بما يأتي :

- وضع شبكات الرصد وقياس التلوث وحراسة الاوساط الطبيعية وتسيير ذلك .

- جمع المعطيات والمعلومات المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة لدى المؤسسات والهيئات المتخصصة

- معالجة المعطيات والمعلومات البيئية قصد إعداد أدوات الاعلام

- المبادرة بالدراسات الرامية إلى تحسين المعرفة البيئية للأوساط والضغوط الممارسة على تلك الاوساط وانجاز هذه الدراسات أو المشاركة في إنجازها

- نشر المعلومات البيئية وتوزيعها [69]

يتكون من مجلس إدارة يسيره مدير عام ويساعده مجلس علمي، يكون مجلس الادارة تحت رئاسة الوزير الوصي أو ممثله ومن 18 وزيرا وممثل الديوان الوطني للإحصائيات ، ممثلين عن جمعيتين ذات طابع وطني تعملان في مجال البيئة من ضمن الجمعيات الاكثر تمثيلا ، ويمكن أن يستعين مجلس الادارة بكل شخص يمكنه بحكم كفاءته أن يساعده في مداولات أو مناقشة مسائل خاصة، ويشارك المدير العام للمرصد في اجتماعات مجلس الادارة لصوت استشاري، ويعين أعضاء أمانة مجلس الادارة لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد بقرار من الوزير الوصي بناء على اقتراح السلطة التي ينتمون إليها وينهي مهامهم بالأشكال نفسها [70]

المرصد الوطني لترقية الطاقة المتجددة.

لاشك أن انتهاج سياسة تحفيز مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة يمثل أحسن الطرق لبلوغ أهداف التنمية المستدامة ، نظرا لأنها تعتبر نقطة توازن بين حتمية دفع عجلة التنمية الشاملة والحفاظ على التوازنات البيئية[71]، لذلك أنشيء بموجب المادة 17 من القانون 04-09 المتعلق بترقية الطاقة المتجددة في إطار

[69] راجع نص المادتين 2 و 5 من مرسوم تنفيذي رقم 02-115 ، مؤرخ في 03 افريل 2002 ،يتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، ج ر ج ج عدد 22 ،صادر في 03 أفريل 2002

[70] نصوص المواد 7 ،8 و9 ، من نفس المرجع

[71] بودريوه عبد الكريم، "الاليات القانونية لحماية البيئة في القطاع الطاقة-التجربة الجزائرية"، مجلة الاكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، عدد 01 ، 2013 ، ص. 14

التنمية المستدامة[72] ، هذا المرصد الذي يتولى بالإعلام والتكوين والتعميم وكذا تحفيز البحث والانتاج والتنمية واستعمال الطاقات المتجددة بصفة مكملة و/ أو بديلا عن الطاقات التقليدية ، مما يسمح بالحفاظ على البيئة من الاستغلال العشوائي و المفرط لهذه الطاقات الأخيرة ، بالإضافة إلى المساهمة في السياسة الوطنية لتهيئة الاقليم بتثمين مصادر الطاقة المتجددة و بتعميم استعمالها [73]

المجالس

لقد استحدث المشرع الجزائري كل من المجلس الوطني لتهيئة الاقليم، المجلس الوطني للجبل والمجلس الوطني الاستشاري للموارد المائية.

المجلس الوطني لتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة

تم إنشاء المجلس الوطني لتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة تطبيقا للمادة 21 من القانون 20-01 المتعلق بتهيئة الاقليم وتنمية المستدامة، وبصدور المرسوم التنفيذي 05-416 ،المتعلق بتحديد تشكيلة المجلس الوطني لتهيئة الاقليم و تنميته المستدامة ومهامه و كيفة سيره [74]، يتكون المجلس من 19 وزيرا بالإضافة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي و رئيس المدير العام للشركة الوطنية للبحث عن المحروقات و انتاجها وتحويلها و تسويقها (سوناطراك) ، المدير العام للشركة الوطنية للكهرباء والغاز، المدير العام للمعهد الوطني لرسم الخرائط، المدير العام للوكالة الوطنية للموارد المائية، المدير العام للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، المدير العام للوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، المدير العام للوكالة الوطنية للطرق السريعة، المدير العام للغابات، المدير العام للديوان الوطني للأرصاد الجوية، المدير العام للمرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة المدير العام للمحافظة الوطنية للساحل، المدير العام للوكالة الوطنية لعلوم الارض، المدير العام للوكالة الوطنية للسدود والتحويلات، المدير العام للوكالة الوطنية للأثار وحماية المعالم والنصب التاريخية وست شخصيات يختارها رئيس الحكومة بناءا على اقتراح من الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية.

ويتمحور عمل المجلس في تو جيه الاستراتيجية الشاملة لتهيئة الاقليم وتنميته والسهر على تنسيق المشاريع القطاعية الكبرى مع مبادئ توجيهات سياسية تهيئة الإقليم، كما له دور استشاري بإعطاء الرأي حول إعداد:

-المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة

-المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم

-المخططات التوجيهية للمنشآت الكبرى والخدمات الجماعية وكذا كل المسائل المتعلقة ب :

-استراتيجيات تهيئة و إصلاح المساحات الحساسة كالسهوب والجنوب والجبال والساحل

[72] قانون رقم 04-09 ، مؤرخ في14 أوت 2004 ،يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ج ر ج ج عدد 52 ،صادر في 18 أوت 2004

[73] علال عبد اللطيف، تأثر الحماية القانونية للبيئة في الجزائر بالتنمية المستدامة، مذكرة من أجل الحصول على شهادة ماجستير في الحقوق، فرع : الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2011 ،ص124 .

[74] مرسوم تنفيذي رقم 05-416 ، مؤرخ في 25 أكتوبر 2005 ،يحدد تشكيلة المجلس الوطني لتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة و مهامه وكيفية سيره، ج ر ج ج عدد 72 ،صادر في 02 نوفمبر 2005

- الاستراتيجية المتعلقة بقرار إنشاء المدن الجديدة وتحديد مواقعها وكيفيات تنظيمها وتمويلها العمومي على أن يخول للمجلس حرية تحديد نظامه الداخلي والمصادقة عليه[75] .

المجلس الوطني للجبل

.تم إنشاء هذا المجلس بموجب القانون رقم 04-03 المتعلق بالمناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، الذي يحدد مهام هذا المجلس إذ يقوم بتسهيل عملية التنسيق بين مختلف الأنشطة المبرمجة على مستوى الكتل الجبلية ذلك عن طريق الآراء والاقتراحات التي يقدمها وكذا يقدم الاستشارة حول أولويات التدخل العمومي ويساهم في التحسيس بأهمية المناطق الجبلية وضرورية حمايتها وترقيتها في إطار التنمية المستدامة [76]، كما أ صدر المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي رقم 06-07 الذي يحدد تشكيلة و مهام المجلس الوطني للجبل و تنظيمه و كيفيات سيره

وزيادة المهام المخولة لهذا المجلس السالف الذكر يقوم بإدلاء بآرائه وتوصيات في جميع البرامج والمشاريع والنشاطات المزمع تنفيذها على مستوى المناطق الجبلية لاسيما في أدوات تهيئة الإقليم المتعلقة بها[77]

أما فيما يخص تشكيلة المجلس فهو يتكون من 21 وزير ا وثلاث ممثلين كما يمكن أن يستعين بأي شخص يمكن أن تكون مساعدته مفيدة في أعمال المجلس، ويتولى مصالح الوزارة المكلفة بالتهيئة العمرانية أمانة المجلس ولا ينتج عن العضوية في المجلس أي تعويض و يعين أعضاؤها لمدة 3 سنوات [78].

المجلس الوطني الاستشاري للموارد المائية.

تم إنشاء هذا المجلس بموجب القانون رقم 05-12 المتعلق بالمياه [79] ، يتشكل من ممثلي الادارات والمجالس المحلية والمؤسسات العمومية المعنية والجمعيات المهنية و/أو المستعملين يكلف بدراسة الخيارات الاستراتيجية للمخطط الوطني للماء وأدوات تنفيذه مع إبداء الرأي في كل و المسائل المتعلقة بالمياه، محيلا على التنظيم بموجب المادة 02/63 مهمة تحديد تشكيلته ومهام وقواعد عمله ، بموجب مرسوم التنفيذي رقم 08-96 الذي يحدد مهام المجلس الوطني الاستشاري للموارد المائية وتشكله و قواعد عمله [80]، إضافة لمهام مسند إليه في نص المادة 62 من القانون 05-12المتعلق بالمياه السالف الذكر يبدي المجلس رأيه حول :

- أهداف تنمية الموارد المائية على المدى الط ويل بانسجام مع اتجاهات التهيئة والتنمية المستدامة للأقاليم والسياسات العمومية لمختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

---

[75] نص المادتين 2 , 4 من مرسوم تنفيذي رقم 05-416 ، يحدد تشكيلة المجلس الوطني لتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة و مهامه وكيفية سيره، مرجع سابق.

[76] نص المادة 12 من قانون رقم 04-03 ، مؤرخ 23 يونيو2004 ،يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، ج ر ج ج ، عدد 41 ،صادر في 27 يونيو 2004

[77] نص المادة 05 من مرسوم تنفيذي رقم 06-07 ، مؤرخ في 06 جانفي 2006 ،يتضمن تشكيلة المجلس الوطني للجبل وتنظيمه وكيفية سيره، ج ر ج ج 02 ،صادر في 15 جانفي 2006

[78] نص المادتين 2 , 3 المرجع نفسه

[79] قانون رقم 05-12 ، مؤرخ في 04 سبتمبر 2005 ،يتعلق بالمياه، ج ر ج ج، عدد 60 ،صادر في 04 أوت 2005، معدل بقانون رقم 09-06 صادر في 11 أكتوبر 2009 ،ج ر ج ج، عدد 59 ،صادر في 14 أكتوبر 2009

[80] مرسوم تنفيذي رقم 08-96 ، مؤرخ في 15 مارس 2008 ،يحدد مهام المجلس الوطني الاستشاري للموارد المائية وتشكيله وقواعد عمله، ج ر ج ج عدد 72 ،صادر في 16 مارس 2008

-المخطط الوطني للمياه المدمج للخيارات الاستراتيجية تجسد استعمال الموارد التوجيهية لتهيئة الموارد المائية حسب الأحواض الهيدروغرافية.

- تقييم آثار مخططات وبرامج التنمية القطاعية سواء بتلبية المتطلبات الخاصة بالمياه المنزلية والصناعية والفلاحية أو حماية إطار الحياة والأوساط المائية الطبيعية .

- كل الإجراءات التي تتعلق بالاقتصاد وتثمين المياه وكذا الوقاية من أخطار التلوث .

- ترقية البحث والتطور التكنولوجي في مجال الموارد المائية.

- مختلف الملفات أو المسائل التي لها عالقة بوضع السياسة الوطنية للمياه [81].

المحافظات

استحدث المشرع الجزائري كل من :

المحافظة الوطنية للتكوين البيئي :

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-263 [82]، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة وحددت مهامه الأساسية في إعطاء تكوين وتخصيص في ميدان البيئة إلى المتدخلين العموميين أو الخواص ووضع برامج التربية البيئية وتنشيطها و كذلك القيام بأعمال تحسيسية تلائم كل الجمهور[83]

المحافظة الوطنية للساحل .

أنشئت هذه الهيئة بموجب قانون 02/02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه [84]، وتعتبر هذه المحافظة هيئة عمومية تكلف بالسهر على تنفيذ السياسة الوطنية لحماية الساحل وتثمينه على العموم والمنطقة الشاطئية على الخصوص وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة ، كما تضطلع هذه الهيئة بإعداد جرد واف للمناطق الشاطئية، سواء فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية أو الفضاءات الطبيعية، أما عن اختصاصات هذه المحافظة فيمكن تلخيصها في النقاط التالية :

إنشاء مخطط لتهيئة وتسيير المنطقة الساحلية في البلديات المجاورة للبحر من أجل حماية الفضاءات الشاطئية، الذي يسمى بمخطط تهيئة الشاطئ، و اجراء تحاليل دورية ومنتظمة لمياه الاستحمام واعلام المستعملين بنتائج هذه التحاليل بصفة منتظمة، كما تساهم في تصنيف الكثبان الرملية كمناطق مهددة أو كمساحات محمية ويمكن إقرار منع الدخول إليها، وأخيرا تقوم بتصنيف أجزاء المناطق الشاطئية التي تكون فيها التربة والخط الشاطئي هشا أو معرضين للانجراف كمناطق مهددة و التي يمنع فيها القيام بالبناءات أو المنشآت والطرق و حظائر توقيف السيارات [85]. إضافة للمهام المنوط بها بموجب القانون 02-02 ، المتعلق بحماية الساحل السالف الذكر، صدر مرسوم تنفيذي رقم 04-113 ، يتضمن تنظيم المحافظة الوطنية للساحل وسيرها ومهامها [86]، نجد كذلك من بين مهامها :

---

[81] نص المادة 02 من مرسوم تنفيذي رقم 08-96 ، يحدد مهام المجلس الوطني الاستشاري للموارد المائية وتشكيله وقواعد عمله، مرجع سابق

[82] مرسوم تنفيذي رقم02 -263 ، مؤرخ في 17 أوت 2002 ،يتضمن إنشاء المحافظة الوطنية للتكوين البيئي ،ج ر ج ج عدد 56 ،صادر في 18 أوت 2002.

[83] راجع نص المادتين 04 و05 ، نفس المرجع.

[84] قانون رقم 02-02 ، مؤرخ في 5 افريل 2002 ،يتعلق بحماية الساحل وتثمينه، ج ر ج ج، عدد 10 ،صادر في 10 افريل 2002.

[85] راجع نصوص المواد 28 ،29 و 30 ، المرجع نفسه.

[86] مرسوم تنفيذي رقم 04-113 ، مؤرخ في 13 أبريل 2004 ،يتضمن تنظيم المحافظة الوطنية للساحل وسيرها ومهامها، ج ر ج ج عدد 25 ،صادر في 21 أبريل 2004.

السهر على صون وتثمين الساحل والمناطق الساحلية والأنظمة الإيكولوجية التي توجد فيها ، كذلك تقديم كل مساعدة تتعلق بميدان تدخلها للجماعات الإقليمية وتساهم في ترقية برامج تحسيس الجمهور و اعلامه بالمحافظة على الفضاءات الداخلية واستعمالها الدائم وكذا تنوعها البيولوجي[87] .

المراكز

استحدث المشرع الجزائري كل من المركز الوطني لتكنولوجية إنتاج أكثر نقاءا ، مركز تنمية الموارد البيولوجية.

المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج أكثر نقاءا :

أنشئ المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج أكثر نقاءا لتلبية مقتضيات حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والتخلي عن الموارد الأكثر إضرار بالبيئة أو التي ينجم عن استعمالها الغازات ذات الاحتباس الحراري .

نجد الأساس القانوني للمركز في المرسوم التنفيذي رقم 02-262 [88]، يعهد المركز ترقية مفهوم تكنولوجيات إنتاج أكثر نقاءا وتعميمه والتوعية به، ومساعدة مشاريع الاستثمار في تكنولوجيات إنتاج أكثر نقاءا ، ومساندتها وتزويد الصناعات بكل المعلومات المتصلة بصلاحياته في مسعاها من أجل تحسين طرق الإنتاج عبر الوصول إلى تكنولوجيات أكثر نقاءا ، و الحصول

على الشهادات المرتبطة بذلك عند الاقتضاء والعمل على تطوير التعاون الدولي في ميدان تكنولوجيات إنتاج أكثر نقاءا ، كما يضمن المركز مهمة الخدمة العمومية فيما يخص الدراسات المتعلقة بأعمال رفع مستوى الصناعات وفقا لدفتر يحدد بقرار مشترك بين الوزير الوصي والوزير المكلف بالمالية .

ويدير المركز مجلس الإدارة ويسيره مدير عام ويساعده المجلس الاستشاري، ويعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بقرار من الوزير المكلف بالبيئة بناءا على اقتراح من السلطة التي ينتمون إليها وتنهى عهدتهم بالأشكال نفسها [89] .

مركز تنمية الموارد البيولوجية .

تم إنشاء مركز تنمية الموارد البيولوجية بموجب المرسوم 02-371[90] ، يتمثل دوره في التنسيق مع القطاعات المعنية بالنشاطات المرتبطة بمعرفة التنوع البيولوجي والمحافظة عليه وتقويمه وجمع مجمل الإحصائيات المتعلقة بالحيوانات و النباتات و السكنات و الأنظمة البيئية والمساهمة بالتشاور مع القطاعات المعنية للحفاظ على الموارد البيولوجية الوطنية حسب الكيفيات المحددة في التنظيم المعمول به، ومن مهامه أيضا تشجيع تنفيذ برامج تحسيس المواطنين بالمحافظة على التنوع البيولوجي واستعماله المستديم، ويضع المركز تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة ويسيره مدير ويديره مجلس التوجيه [91]

[87] نص المادة 04 ، نفس المرجع السابق .

[88] مرسوم تنفيذي رقم 02-262 ، مؤرخ 17 أوت 2002 ،يتضمن إنشاء المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج أكثر نقاء ،ج ر ج ج، عدد 56 ، صادر في 18 أوت 2002

[89] نصوص المواد 5 ،6 ،7 و9 ، مرسوم تنفيذي رقم 02-262 ،يتضمن إنشاء المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج أكثر نقاء، نفس المرجع.

[90] مرسوم تنفيذي رقم 02-371 ، مؤرخ في 11 نوفمبر 2002 ،يتضمن إنشاء مركز تنمية الموارد البيولوجية وتنظيمه، ج ر ج ج، عدد 74 ،صادر في 13 نوفمبر 2002.

[91] نص المواد 2 ،3 ،4 و 6 ، نفس المرجع .

الفصل الثاني :

الجانب التطبيقي

مجال الدراسة مدينة بسكرة

المبحث الأول : تقديـم عـام لولايـة بـسكرة

موقع الولاية :

تقع ولاية بسكرة في الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد؛ تحت سفوح كتلة جبال الأوراس، التي تمثل الحد الطبيعي بينها وبين الشمال، وتتربع على مساحة تقدر بـ 509.80 21 كلم^2 وتضم 33 بلدية و 12 دائرة و يحدها:

ولاية باتنة من الشمال.

ولاية مسيلة من الشمال الغربي.

ولاية خنشلة من الشمال الشرقي.

ولاية الجلفة من الجنوب الغربي.

ولاية الوادي من الجنوب الشرقي.

ولاية ورقلة من الجنوب.

الإطار الإداري

صنفت بسكرة "ولاية" أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974 و كانت تظم آنذاك 22 بلدية وستة (6) دوائر. وبعد التقسيم الإداري لسنة 1984 انقسمت إلى شطرين: ولاية الوادي التي تشكلت بضم دائرتي الوادي والمغير وولاية بسكرة التي أصبحت تضم 33 بلدية وأربعة (4) دوائر، هي أولاد جلال، سيدي عقبة، طولقة، الوطاية أما بسكرة كونها تمثل مقر الولاية فبقيت بلدية على حدى، وقد ألحقت بالولاية بلديات جديدة على إثر هذا التقسيم وهي:

بلدية خنقة سيدي ناجي من ولاية تبسة.

بلدية القنطرة و عين زعطوط من ولاية باتنة.

بلدية الشعيبة (أولاد رحمة) من ولاية المسيلة.

في سنة 1991 تم تعديل إداري طفيف على الدوائر حيث أصبح عددها 12 دائرة وبقي عدد البلديات على حاله آي 33 بلدية، أعيد توزيعها على الدوائر حسب التقسيم الحالي.

وفي سنة 2015 ،أنشئت بها ولاية منتدبة هي "أولاد جلال" ،تضم دائرتي:

- أولاد جلال: والبلديات التابعة لها و هي : أولاد جلال، الشعيبة، و الدوسن .
- سيدي خالد: والبلديات التابعة لها و هي : سيدي خالد، البسباس، وراس الميعاد.

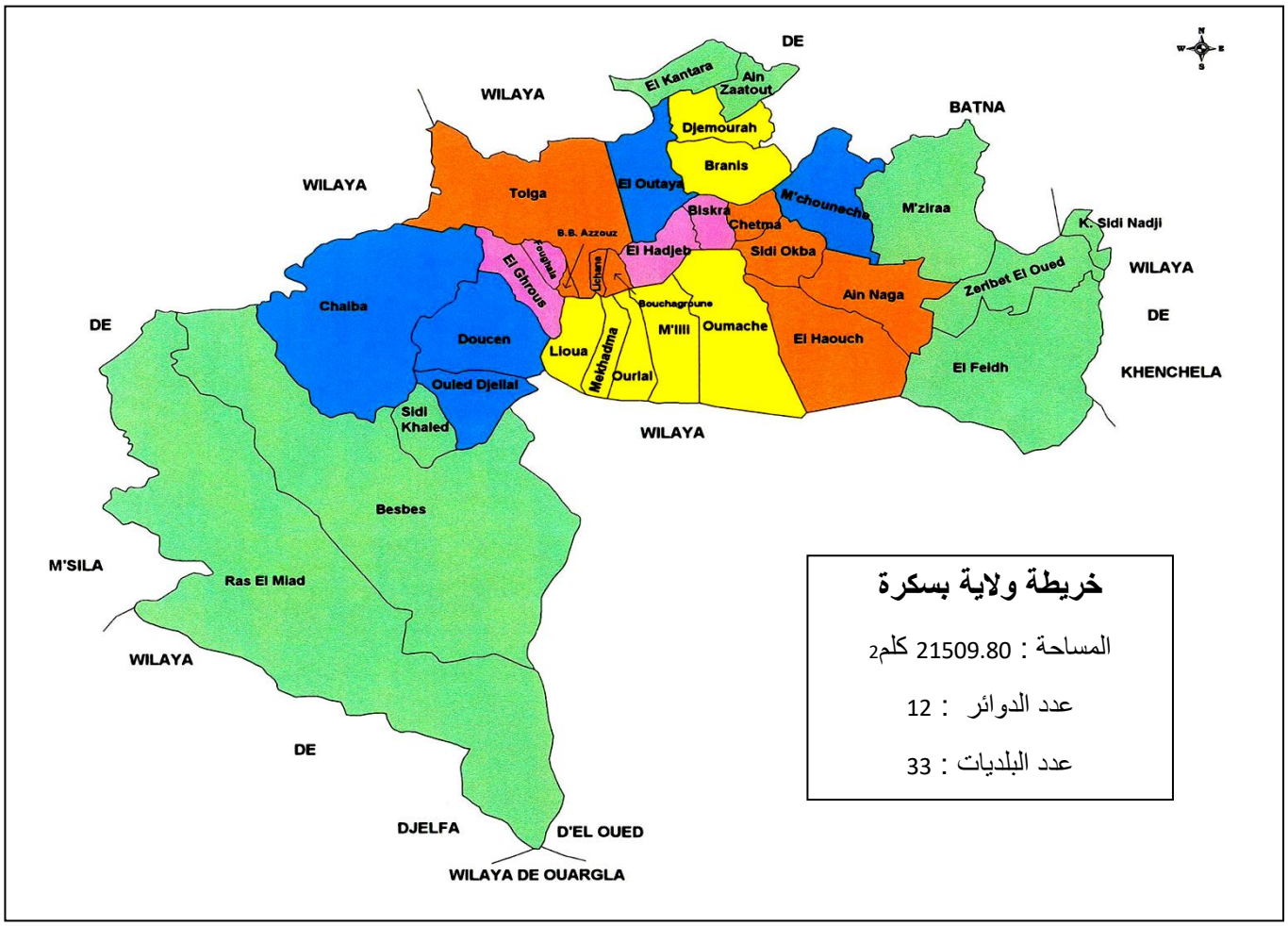

خريطة 1-خريطة الولاية

الوسط الطبيعي

التضاريس:

سوف نختصر حديثنا عن تضاريس الولاية في تقديم المكونات المتجانسة الأساسية وهي كالتالي:

الجبـال:

تمثل الجبال نسبة قليلة من مساحة الولاية أي 13%، تتمركز غالبيتها في الشمال تتكون من:

- جبل القايد – جبال حمارة - جبل قسوم (1087م) – جبل رباع (712م) – جبل قـارة
- جبل بورزال – جبل امليلي (1496م) – جبل حوجة (1070م) – جبل أحمر خدو

وآخرها جبل تاكتيوت ويضم أعلى قمة 1942م.

غالبية هذه الجبال معراة وفقيرة من الغطاء النباتي الطبيعي.

الهضـاب:

أقل علوا من المنطقة الجبلية، تتمثل في مناطق السفوح وتمتد حتى الناحية الجنوبية الغربية مكونة ما يعرف بهضبة أولاد جلال (دائرتي أولاد جلال وسيدي خالد).

السهـول:

تمتد على محور لوطاية – طولقة ؛ ممتدة إلى الشرق لتشمل سهول سيدي عقبة وزريبة الوادي.

المنخفضات:

تقع في الناحية الجنوبية الشرقية للولاية. عبارة عن مسطحات ملساء من الغضار التي تحجز طبقات رقيقة من المياه ممثلة بذلك الشطوط وأهمها شط ملغيغ. يبلغ متوسط الانخفاض (- 33م) تحت مستوى سطح البحر، فهي بذلك تكون المجمع الطبيعي الرئيسي للمياه السطحية في المنطقة.

الجيولوجيـا:

جيولوجية المنطقة يغلب عليها الكريطاسي وخاصة في المناطق التي تتبين فيها الجبال من الناحية الشمالية للولاية: القنطرة، جمورة، برانيس والوطاية.

من الناحية الشمالية الغربية للولاية: فوغالة، طولقة، الشعيبة، رأس الميعاد والبسباس أغلبية التكوينات هي الميوبليوسين.

أما المناطق الباقية فهي عبارة عن ترسبات الحقبة الرباعية.

المنـاخ:

مناخ الولاية شبه جاف إلى جاف، يمتاز فصل الصيف بالحرارة والجفاف وفصل الشتاء بالبرودة والجفاف أيضا.

الحـرارة:

على ضوء دراسة "سلتزار" المناخية، فإن متوسط درجة الحرارة لبسكرة يقارب23 م0، أما بالنسبة لدرجات الحرارة القصوى والدنيا المسجلة على مستوى محطة بسكرة، فنسجل خلال سنة 2017 متوسط درجة الحرارة القصوى التي قدرت بـ.34.9م0 و الدرجة الأدنى المتوسطة التي قدرت بـــ11م0 ،

و فيما يلي درجات الحرارة المسجلة خلال سنة 2017 :

الأشهـــر	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	المعدل
درجات الحرارة	11	15,5	19	21,6	28,3	32,1	34,9	34,3	28,3	22,8	16,5	11,4	**23**

جدول 1-معدل درجات الحرارة

الأمطـار:

إذا أخذنا بعين الإعتبار معدلات الأمطار خلال 25 سنة الأخيرة؛ فإن بسكرة تقع في منطقة 0 – 200 ملم ما عدا المناطق الجبلية أو السنوات الممطرة.

غير أن معدل الأمطار هذا ليس مؤشر قويا على مناخ المنطقة إذ أن كمية و كيفية سقوط هذه الأمطار مهمان جدا. قد تكون 60 إلى 70% من كمية الأمطار محصورة في الفصل البارد تنزل على شكل أمطار غزيرة إلى طوفانية تسبب إنجرافا للتربة و أضرارا للزراعة.

فيما يلي كمية الأمطار التي تساقطت خلال سنة 2017 والمقدرة بـ 50 ملم وهي كمية ضئيلة إذا ما قورنت بالسنوات الماضية ، تجدر الإشارة إلى أن أكبر كمية تساقط عرفتها الولاية وصلت مقدار 294.1 ملم سنة 2004.

الأشهـــر	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	مجموع
كمية الأمطار المتساقطة (ملم)	3,4	0,1	4,5	13,6	0,6	2,8	1,4	0	9,4	10,2	0,4	3,6	50

جدول 2-متوسط كمية الامطار المتساقطة

للمقارنة سنأخذ معطيات محطة بسكرة خلال 24 سنة الأخيرة.

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
كمية الأمطار المتساقطة	156	90	153	155	51	190	55	88.8	39.6	159	294.1	58.8	173	98.8	118.4	139.8	185.5	282.3	54.5	143.5	45.3	106.7	95.1	50

جدول 3-كمية الأمطار المتساقطة خلال 24 سنة

العوامل المناخية للولاية خلال سنة 2017

الأشهر	متوسط درجة الحرارة (د)	تساقط الامطار (مم)	نسبة الرطوبة	قوةالرياح(م/ث)
جانفي	11	3.4	60	4.9
فيفري	15.5	0.1	48	4.5
مارس	19	4.5	37	4.9
أفريل	21.6	13.6	37	4.3
ماي	28.3	0.6	34	3.7
جوان	32.1	2.8	32	4
جويلية	34.9	1.4	29	3.8
أوت	34.3	0	32	3.2
سبتمبر	28.3	9.4	44	3.3
أكتوبر	22.8	10.2	49	2.6
نوفمبر	16.5	0.4	48	4.1
ديسمبر	11.4	3.6	55	4.1
المجموع أو المعدل السنوي	23	50	42	3.9

المصدر: مديرية النقل

جدول 4-العوامل المناخية للولاية

درجات الحرارة وكمية الأمطار المتساقطة خلال سنة 2017

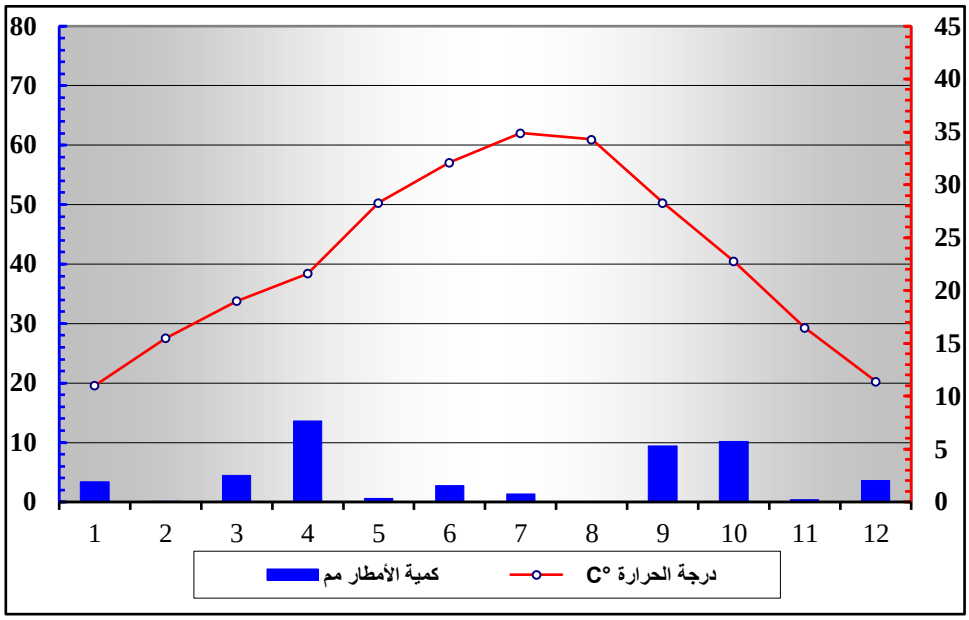

منحنى 1-درجات الحرارة و كميات الأمطار

المياه السطحية و الجوفية:

1. المياه السطحية : تنقسم إلى ثلاثة مجموعات هي كالتالي:

1-1. الأودية ذات المنبع الأوراسي :

تأخذ منبعها من قلب الأوراس . تحتوي على أحواض كبيرة نذكر منها : وادي الحي ووادي عبدي اللذين يمثلان وادي بسكرة عند التقائهما. وادي العرب ووادي قطان اللذان يلتقيان عند زريبة الوادي ليشكلان وادي الزريبة.

جريان المياه في هذه الأودية قليل في فصل الشتاء ويجف من بداية شهر أفريل.

2-1. أودية السفوح الجنوبية للأوراس :

تتميز بصغر أحواضها مما جعل جريانها قليلا و غير منتظم. فأودية الزاب الشرقي لا تصل إلى الشط إلاّ في حالة فيضانها. أما أودية ناحية أولاد جلال فتصب أغلبها في وادي جدي. أودية منطقة لوطاية تساهم في تغذية المياه الجوفية عن طريق نفوذها في التربة.

3-1. وادي جدي :

يبلغ حوضه 26 000 كلم2 وطوله 500 كلم فهو المجمع الرئيسي والطبيعي لكل مياه الأطلس الصحراوي. كبقية الأودية الصحراوية فهو في أغلب الأوقات جاف فلا يمتلئ حوضه الكبير إلا في أوقات الفيضان.

2. المياه الجوفية : و نذكر منها نوعين هما :

طبقة المياه الجوفية السطحية.

طبقة المياه الجوفية العميقة.

2-1. طبقة المياه الجوفية السطحية (Phréatique):

طبقة المياه الجوفية السطحية ونعني بها طبقات المياه المستغلة عن طريق الآبار والتي لا يزيد عمقها عن 40م، هذه الطبقة من المياه تجمعت في الطبقات الرسوبية و مصدرها يكون مياه الأودية المجاورة عن طريق النفوذ: كثيرة في المنطقة لكن منسوبها قليل. نذكر منها طبقة مياه وادي جدي، الدوسن، السعدة، طولقة و ليشانة.

2-2. طبقة المياه الجوفية العميقة: نلخص أهم طبقات المياه الموجودة هنا في ما يلي:

الطبقـة الألبية (La nappe Albienne):

يبلغ متوسط عمق هذه الطبقة حوالي 1500م، تستغل حاليا في أولاد جلال، سيدي خالد والدوسن.

طبقة المياه الجوفية الكلسية (La nappe des Calcaires):

متواجدة شمال طولقة حيث تدعى طبقة مياه طولقة. هذه الطبقة متوسطة العمق و نوعية مياهها تزداد ملوحة.

طبقة المياه الجوفية الرملية (La nappe des Sables):

تتواجد هذه الطبقة في منطقة الزاب الشرقي فهي متوسطة العمق ومستغلة و لكنها تتطلب تقنيات خاصة للحفر والصيانة بسبب تواجد مخزون مياهها في طبقة من الغضار والرمل.

الـسكـــان

1/ تطور عدد سكان الولاية من 1966 إلى 2008

تطور عدد سكان الولاية منذ الاستقلال تطـــورا مهما ، حيث قدر سنــة 1966 بـ 135.901 نسمة ، ليرتفع في سنة 1977 إلى 206.856 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ 3.8% .

في إحصاء سنة 1987، ونتيجة لتحسن الأوضاع المعيشية للسكان من جهة وكذا عامل الهجرة نحو الولاية من جهة أخرى، تضاعف عدد سكان الولاية إلى 430.202 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ 6.88 %.

وفي إحصاء سنة 1998، ارتفع عدد السكان إلى 589.697 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ 2.9%، ليرتفع بعدها إلى 721.356 نسمة في آخر إحصاء للسكن والسكان لسنة 2008 بنسبة نمو تقدر بـ 2.30 %.

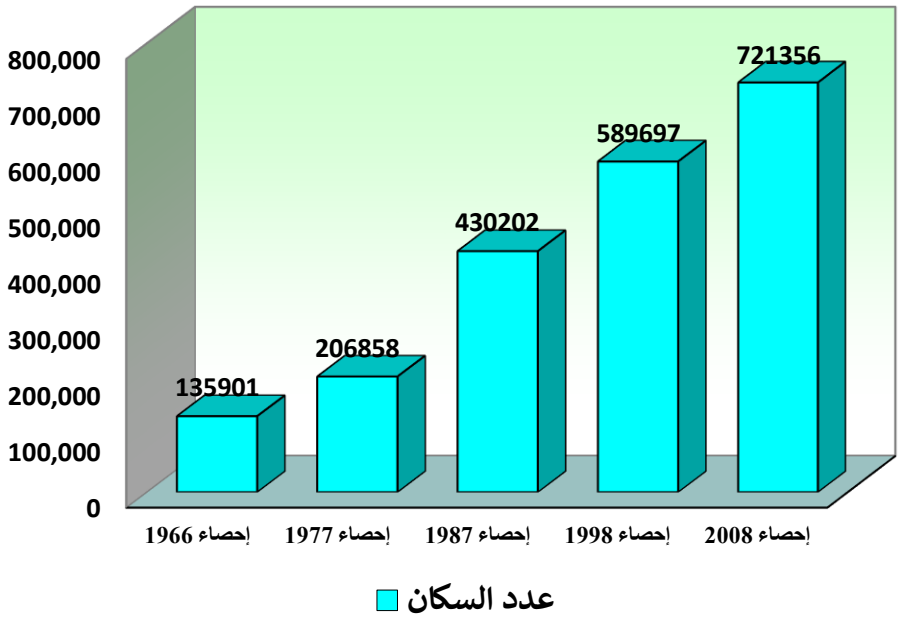

رسم بياني يوضح تطور عدد سكان الولاية منذ سنة 1966 إلى 2008.

2/ تقديرات السكان الى غاية 2017/12/31

أعطت تقديرات السكان الى غاية 2017/12/31 النتائج النهائية التالية :

- نسبة النمو السنوي 2.30 % .
- الكثافة السكانية 42 ساكن / كلم².
- العدد الإجمالي للسكان بلغ 656 909 نسمة منهم :

*193 457 ذكور بنسبة 50.26 % .

*463 452 إناث بنسبة 49.74 % .

- توزيع عدد سكان الولاية حسب التشتت :

تجمعات مقر البلديات 630 701 نسمة أي بنسبة 77.13%.

تجمعات ثانوية 359 74 نسمة أي بنسبة 8.17 %.

- المناطق المبعثرة 746 122 نسمة أي بنسبة 13.49 %.
- السكان الرحل 921 10 نسمة أي بنسبة 1.21%.
- توزيع السكان بين حضريين و ريفيين:

* 255 556 حضريون أي بنسبة 61.15% .

* 401 353 متمركزون في الأرياف أي بنسبة 38.85% .

وهذا باعتبار اثني عشر تجمع سكني مصنف(أي مقرات الدوائر) كمناطق حضرية نظرا لدورها الإداري بالإضافة إلى توفر بعض المرافق الإدارية، الاجتماعية والثقافية الأخرى.

توزيع سكان الولاية حسب التشتت

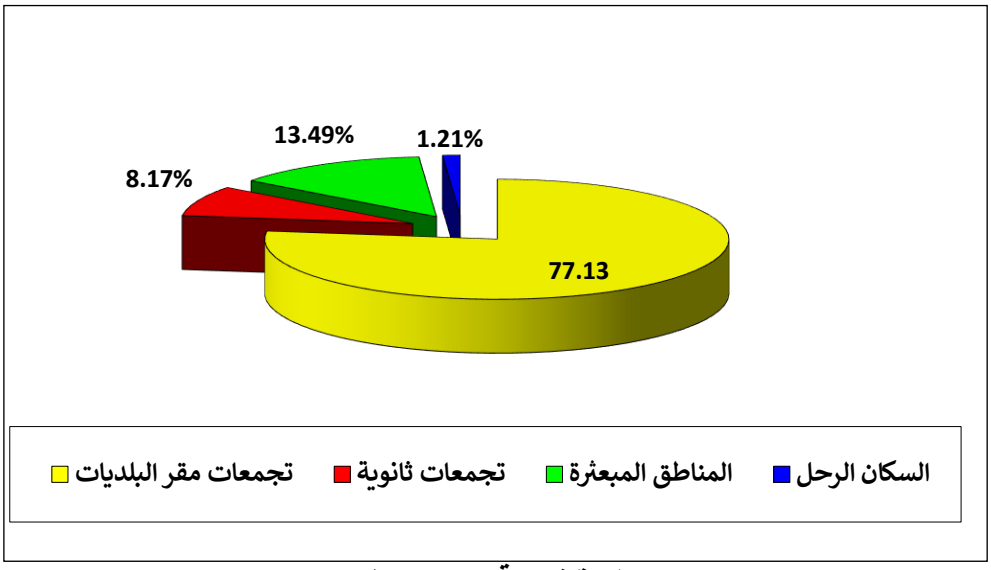

دائرة نسبية 1-توزيع السكان

الشغل

يعتبر قطاع الشغل من بين القطاعات التي توليها الدولة اهتماما كبيرا لما له من ارتباط وثيق بمدى وتطور حياة الفرد والمجتمع .

يقدر عدد المشتغلين بحوالي 357907 مشتغل إلى غاية 2017/12/31 ويتوزعون حسب القطاعات التالية:

القطـــــاع	عدد المشتغلين إلى غاية 2017/12/31			النسبة المئوية للإناث
	الذكور	الإناث	المجموع	
الإدارة العمومية	49141	28403	77544	36,63
الصناعة والمناجم وترقية الاستثمار	31204	3149	34353	9,17
السكن البناء و الأشغال العمومية	19146	2525	21671	11,65
السياحة و والنقل والتجارة	37971	3831	41802	9,16
الفلاحة	166901	15636	182537	8,57
مجموع المناصب	**304363**	**53544**	**357907**	**14,96**

جدول 5-القطاعات و عدد المشتغلين

توزيع مناصب الشغل حسب القطاعات

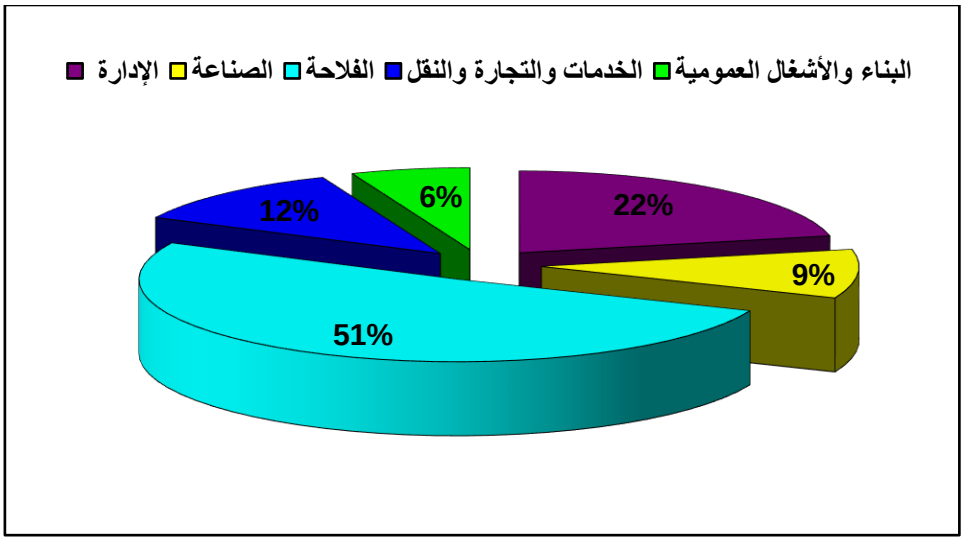

دائرة النسبية 2-توزيع مناصب الشغل

فقطاع الفلاحة لوحده يمثل 51 % أي حوالي نصف العمال الإجمالي للولاية و هذا ما يترجم الأثر الايجابي للصندوق الوطني للتنمية الفلاحية متبوعا بقطاعي الادارة ، والخدمات والتجارة والنقل بنسبة 22 % و12 % على التوالي ثم الصناعة ، والبناء والأشغال العمومية بنسب تقدر بـ 9% و6 % على التوالي.

فيما يخص المناصب المنشأة خلال سنة 2017 فقد وصلت إلى 16857 منصب منهم 9488 منصب دائم و 7369 منصب مؤقت، والموزعين على الشكل التالي :

قطـــاع النشـــاط	المناصـب المنشـــأة خـــلال سنة 2017			النسبة المئوية %
	الدائمين	المؤقتين	المجموع	
الإدارة العمومية	310	612	922	5,47
الصناعة والمناجم وترقية الاستثمار	4140	2136	6276	37,23
السكن البناء و الأشغال العمومية	465	0	465	2,76
السياحة و والنقل والتجارة	1100	900	2000	11,86
الفلاحة	1754	646	2400	14,24
جهاز المساعدة على الإدماج المهني	0	1311	1311	7,78
جهاز الادماج المهني للعقد المدعم	0	268	268	1,59
فرع الوكالة و د ت ش ANSEJ	0	159	159	0,94
القرض المصغر MICRO-CREDIT	1413	0	1413	8,38
الصندوق الوطني للتامين على البطالة	306	786	1092	6,48
منحة ادماج حاملي الشهادات	0	71	71	0,42
الجزائر البيضاء	0	480	480	2,85
مجموع المناصب	**9488**	**7369**	**16857**	**100,00**

جدول 6- القطاعات و المناصب المنشأة

السكن و التعمير

1/ تقديرات حضيرة السكن 2017

يقدر عدد السكنات إلى غاية نهاية سنة 2017 بحضيرة سكنية اجمالية 182 775 سكن منهم:

- سكنات مشغولة 138 810 سكن بنسبة 75.95 %
- سكنات شاغرة 32 500 سكن بنسبة 17.78 %

- توزيع عدد السكنات حسب التشتت :

- تجمعات مقر البلديات 143 890 سكن أي بنسبة78.72 %.
- تجمعات ثانوية 14 252 سكن أي بنسبة 7.80 %.
- المناطق المبعثرة 24 633 سكن أي بنسبة 13.48 %.

توزيع السكنات حسب التجمعات السكانية والتشتت

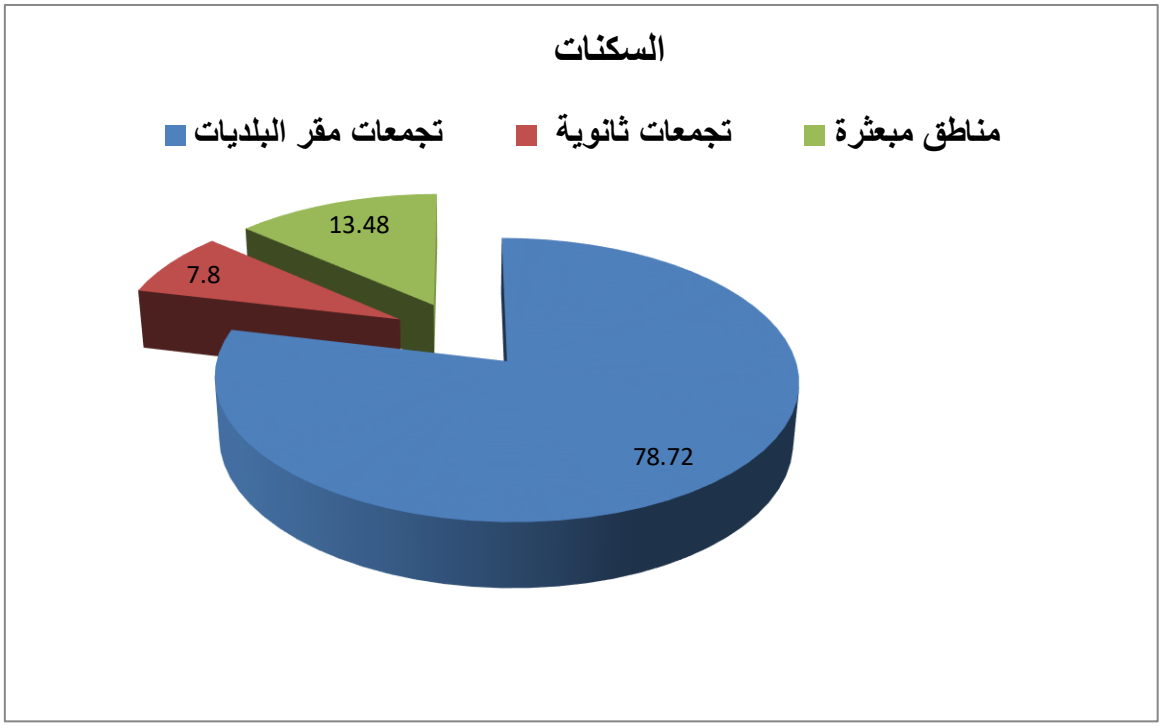

دائرة نسبية 3- توزيع السكنات

جدول رقم 7. توزيع عدد السكنات حسب البلديات

(تقديرات حضيرة السكن 2017)

البلديـــة	إجمالي الحضيرة السكنية	السكنات المشغولة	السكنات الشاغرة
بسكـرة	59.285	42858	10812
الحاجب	2.720	1903	792
لوطايـة	3.055	2526	380

جمـورة	2.824	2226	270
برانيس	1.302	860	353
القنطـرة	3.632	2733	454
عين زعطوط	1.505	798	545
سيدي عقبة	8.466	6916	920
الحـوش	1.496	1107	349
شتمة	4.219	2853	1157
عين الناقة	2.916	2303	578
زريبة الوادي	4.827	3730	849
مزيرعة	3.554	1577	1801
الفيـض	3.121	2077	776
خ. سيدي ناجي	1.207	877	187
مشونش	2.706	2031	435
طولقـة	11.279	9036	1551
بوشقرون	3.059	2480	534
برج بن عزوز	2.771	2158	589
ليشانـة	2.625	2100	359
فوغـالة	3.588	2777	760
الغروس	4.588	4039	292
اولاد جلال	12.213	11027	870
الدوسن	4.980	4131	788
الشعيبة	2.060	1758	250
سيدي خالد	10.796	7701	2721
البسبـاس	2.362	1593	682
راس الميعاد	2.423	2392	30
اورلال	2.280	1604	654
امليلـي	1.842	1509	328
امخـادمة	2.591	1879	299
اومـاش	4.729	3876	813
ليـوة	1.754	1375	322
مجمـوع الولايـة	**182.775**	**138.810**	**32.500**

جدول رقم 8- المناطق الصناعية والنشاطات

سنة **2017**

البلـديـة	المنطـقـة	المساحة الإجمالية (هكتار)	نسبة أشغال التهيئة %	عدد القطع		
				الموزعة	غير موزعة	المجموع
بسكرة	منطقة التجهيزات	46,21	90	125	0	125
	منطقة الحضائر	11,5	41	228	2	230
	المنطقة الصناعية	163,77	100	45	5	50
لوطاية	منطقة النشاطات	10,81	43	41	2	43
القنطرة	منطقة النشاطات	16	75	4	39	43
	منطقة التجهيزات	24,61	11	25	3	28
سيدي عقبة	منطقة النشاطات	25,03	87	54	1	55
شتمة	منطقة النشاطات	37,45	0	67	0	67
زريبة الوادي	منطقة النشاطات	16,65	71	34	50	97
	منطقة النشاطات	24,8	44	59	27	86
اولاد جلال	منطقة النشاطات	17,238	22	78	0	78
الشعيبة	منطقة النشاطات	10	0	19	18	37
سيدي خالد	منطقة النشاطات	14,78	26	40	15	55
اوماش	منطقة النشاطات	24,88	57	24	0	24
ليوة	منطقة النشاطات	20,48	0	53	2	55
طولقة	منطقة النشاطات	50	_	_	_	100
البرانيس	منطقة النشاطات	90	_	_	_	180
لغروس	منطقة النشاطات	73,33	_	_	_	144
أورلال	منطقة النشاطات	10	_	_	_	48
المجموع		**687,538**	_	**896**	**164**	**1545**

المصدر: مديرية التعمير والبناء والهندسة المعمارية

الفلاحة و الغابات

الفلاحة

تعتبر ولاية بسكرة من الولايات الرائدة في مجال الفلاحة ، فمناخها الملائم وغناها بالمياه الجوفية و التربة الصالحة للزراعة أعطى لها مميزات تجعلها في الصدارة من ناحية تنوع و بكرة المنتوج الفلاحي.

تقدر المساحة الفلاحية الإجمالية بـ 751 652 1 هكتار أي ما يقارب 76.84% من إجمالي المساحة الكلية للولاية. كما تقدر المساحة الصالحة للفلاحة بـ 473 185 هكتار أي بنسبة 8.62% من المساحة الفلاحية، منها 170 111 هكتار أراضي مسقية وتمثل 59.94 % من المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة. علما أن عملية السقي تعتمد أساسا على المياه الجوفية والتي تتطلب تكاليف باهضة.

الثروة الفلاحية الأساسية بالولاية هي النخيل (حوالي098 361 4 نخلة، منها 294 057 4 نخلة منتجة) تتواجد غالبيتها في منطقة الزاب الغربي (دوائر طولقة، فوغالة، اورلال)

بينما يقدر عدد نخيل دقلة نور المعروفة عالميا بـ 217 701 2 نخلة منها 336 454 2 نخلة منتجة .

فيما يخص الإنتاج الإجمالي للتمور فيقدر بـ 041 380 4 قنطار و حصة دقلة نور تمثل 000 800 2 قنطار أي بنسبة 63.93% ، معدل المردود للنخلة الواحدة من كل الأنواع 108 كلغ/نخلة منتجة، بينما مردود نخلة دقلة نور فهو 114 كلغ/نخلة، و هذه الأرقام تتفاوت من منطقة لأخرى.

تختص الجهة الشرقية من الولاية (دوائر سيدي عقبة، زريبة الوادي) بالزراعات الحقلية (فول، بطيخ...)، أما الجهة الشمالية فتعرف بالإضافة إلى المنتوجات الفصلية بعض منتوجات الاشجار المثمرة (مشمش، تفاح، زيتون...)،

تعتبر الثروة الحيوانية مصدرا هاما من مصادر الثروة في الولاية ، إذ يقدر عدد رؤوس الماشية بـ 871 738 1 رأس ، تتوزع كالتالي:

- الغنم: 500 056 1 رأس.
- الماعز: 700 671 رأس.
- البقر: 050 5 رأس.
- الإبل: 160 5 رأس.
- الخيول: 461 رأس.

يقدر الإنتاج من اللحوم الحمراء بـ 080 127 قنطار و البيضاء بـ 530 42 قنطار، بالإضافة إلى إنتاج الصوف والحليب، أما البيض فيبلغ 113 5 مليون بيضة.

والجدير بالذكر أن السياسة المنتهجة في مختلف البرامج التنموية الوطنية أعطت دعما معتبرا للقطاع انعكس بالإيجاب على الفلاحة خاصة برنامج الإنعاش الاقتصادي ، والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية اللذين ساهما بشكل فعال في توسيع الرقعة الفلاحية وإدخال الطرق الحديثة للسقي.

قطاع الغابات :

تقدر المساحة الاجمالية الغابية وذات الطابع الغابي المتواجدة بالولاية بـ 306.15 98 هكتار وهي تعتبر قليلة جدا مقارنة بمساحة الولاية التي تبلغ 980 150 2 هكتار بحيث لا تمثل سوى 4.57 %. وتقع أغلبيتها شمال الولاية خاصة في الناحية الشمالية الغربية.

جدول رقم 9- التوزيع العام للأراضي

الموسم الفلاحي : **2017/2016** الوحدة : هكتار

توزيع الأراضي	المساحة (هكتار)	النسبة المئوية (%)
المساحة الفلاحية الصالحة	185 473,00	8,62
* منها اراضي مسقية	,00170 111	175,
أراضي بور و رعوية	1 399 746,00	65,07
أراضي غير منتجة و مخصصة للفلاحة	67 532,00	3,14
مجموع الأراضي المستعملة للفلاحة	**1 652 751,00**	**76,84**
الغابات	97 729,15	4,54
الحلفاء	13 864,00	0,64
مجموع الغابات	**111 593,15**	**5,19**
أراضي غير منتجة و غير مخصصة للفلاحة	**386 635,85**	**17,97**
المساحة الإجمالية للولاية	**2 150 980,00**	**100**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

جدول رقم 10- الغابـات **سنة 2017**

البلدية	المساحة الغابية (هكتار)			حالة الأشجار	المسالك الغابية (كلم)	المسالك الفلاحية (كلم)	مراكز المراقبة
	الاجمالية	المغطاة					
		المساحة	النسبة المئوية				
بسكـرة	577	200	34.66	جيدة	0	0	0
الحاجب	0,00			/	0	10	0
لوطايــة	3 000,00	1600	53,33	/	0	0	0
جمـورة	1 050,00			جيدة	10	9	0
برانيـس	0,00			/	0	5	0
القنطـرة	10 965,00	4465	40,72	جيدة	34	5	0
عين زعطوط	8 703,30	8703	100,00	جيدة	45	9	2
سيدي عقبة	200,00	200	100,00	جيدة	0	3	0
الحـوش	1 639,50	2378	145,04	جيدة	11	0	0
شتمــة	0,00			/	0	6	0
عين الناقة	380,00	380	100	جيدة	0	20.5	0
زريبة الوادي	260,00	260	100	جيدة	0	15	0
امزيرعة	23 409,16	13809,16	58,99	جيدة	182	5	1
الفيــض	1 804,00	1524	84,48	جيدة	0	23	0
خ. س.ناجي	0,00			/	0	0	0
امشونش	6 470,19	3701,04	57,20	جيدة	26	1.5	0
طولقــة	7 000,00			/	0	19.5	0
بوشقرون	0,00			/	0	0	0
برج بن عزوز	0,00			/	0	0	0
ليشانــة	0,00			/	0	0	0
فوغالة	0,00			/	0	0	0
الغروس	0,00			/	0	0	0
اولاد جلال	0,00			/	0	0	0
الدوسن	0,00			/	0	0	0
الشعيبة	0,00			/	0	22	0
سيدي خالد	0,00			/	0	4	0
البسبـاس	420,00	420	100	متوسطة	0	21	0
راس الميعاد	31 028,00	1028	3,31	متوسطة	0	20	0
اورلال	100,00			/	0	0	0
امليلــي	850,00	100	11,76	جيدة	0	0	0
امخادمة	200,00			/	0	0	0
اومــاش	250,00	250	100	جيدة	0	0	0
ليــوة	0,00			/	0	28.8	0
مجموع الولاية	**98306,15**	**39018,2**	**39,69**	**/**	**308**	**227.3**	**3**

المصدر: محافظة الغابات

الموارد المائية

يمثل قطاع الري أهمية كبيرة في مجال التنمية بحيث يحضى بدور استراتيجي في السياسة العامة للدولة من حيث توفير الحاجيات الأساسية للمواطن .

تبلغ كمية المياه المسخرة على مستوى الولاية 1185 مليون م3، منها 22 مليون م3 مياه سطحية أي بنسبة 1.85 % ،و 1163 مليون م3 مياه جوفية أي بنسبة 98.14 %.

تتوزع كمية المياه المسخرة الجوفية المستغلة كالتالي :

- 903 مليون م3 موجهة للفلاحة أي ما يعادل 86 %
- 141,5 مليون م3 موجهة للشرب أي بنسبة 13 %
- 13,5 مليون م3 مخصصة للصناعة 1 %

يوجد بالولاية سدين (02) موجهين خصيصا للسقي الفلاحي، هما:

- سد فم الغرزة بطاقة تخزينية أولية تقدر بـ 47 مليون م3، يغطي هذا السد احتياجات 130000 نخلة من المياه بقدرة سنوية نظامية تقدر بـ 8 مليون م3.

- سد منبع الغزلان بطاقة تخزينية أولية تقدر بـ 55.5 مليون م3، يؤمن سقي محيط مكنيات ببلدية الوطاية (تبلغ مساحة المحيط بـ 950هكتار) بقدرة سنوية نظامية تقدر بـ 14 مليون م3.

- وضعية التزود بالمياه الصالحة للشرب و شبكة التطهير:

أغلبية مناطق الولاية تم ربطها بشبكة المياه الصالحة للشرب، حيث بلغ طول الشبكة خلال سنة 2016 ، 2030 كلم بنسبة ربط تقدر بـ 94 %. بهذا بلغ حجم التوزيع اليومي للمياه للفرد الواحد 220 لتر/يوم، و هنا ينبغي التذكير بالمشكل الرئيسي للمياه المتمثل في الملوحة حيث تبلغ ملوحة المياه الموجهة للشرب إلى 2 غ/ل خاصة بالمناطق الجنوبية للولاية (بسكرة، الحوش، زريبة الوادي، عين الناقة).

فيما يخص شبكة التطهير فقد بلغ طول الشبكة 1552 كلم بنسبة ربط تقدر بـ 95 %.

يجدر التذكير أن الولاية، اضافة لمحطتي بسكرة وأولاد جلال لمعالجة المياه القذرة ، قد استفادت مؤخرا بمحطة اخرى بسيدي خالد، بعدما كانت سابقا لا تملك أية محطة لتصفية هذه المياه فجميع مياه الصرف تلقى في الأودية دون أية معالجة مما قد يسبب تلوثات كبيرة للبيئة.

جدول 11- المخزون المائي المتواجد

الوحدة: مليون م^3 سنـــــة **2017**

المصادر المائيـة	التحت أرضية (الجوفية)	الفوق أرضية (السطحية)	المجمـوع
المخـزون	/	/	/
نسبـة المخزون %	/	/	/
المسخـرة	1163	22	1185
نسبـة التسخير %	/	/	/
المستغلـة	1046	12	1058
نسبـة الاستغلال %	/	/	

المصدر: مديرية الموارد المائية

الصناعة و الانارة

يمس هذا القطاع مجموعة من المنتجات أهمها صناعة مواد البناء، الصناعات الغذائية الدقيق، الطرز والنسيج، الصناعات التقليدية، الخشب، الورق والطباعة.

يضم تراب الولاية منطقتين صناعيتين ببلدية بسكرة، بالاضافة الى منطقة للتجهيزات، منطقة حظائر مناطق للنشاطات تستوعب العديد من المؤسسات الإستثمارية، وقادرة على استقبال مشاريع استثمارية جديدة.

الطاقـة (الكهرباء):

تتوفر الولاية على شبكة طاقوية هامة، فهي مغطاه بأربعة خطوط للطاقة الكهربائية من 220 KVA :
- مسيلة - بسكرة. - باتنـة - بسكرة. - بسكرة - الوادي. - بسكرة - ورقلة.

و كذا 60KVA : - بسكرة – عين الناقة - بسكرة - طولقة

قدرة كل خط KV220 ومجمعة كلها بمركز الناحية الشمالية للمدينة. تتوزع هذه الطاقة عبر الولاية بواسطة خمسة (5) محولات للكهرباء ثلاثة (3) منها في بسكرة، واحد (1) في طولقة وواحد (1) في عين الناقة. يبلغ إجمالي المساكن المربوطة بالشبكة الكهربائية 167752 مسكنا، أي بنسبة تغطية تقدر بـ 94,29% من مجموع مساكن الولاية.

الطاقة (الغاز والوقود السائل):

بإيصال الغاز لكل من البرانيس ، البسباس والشعيبة يصبح عدد البلديات 33 بلدية موصولة بالغاز الطبيعي بمجموع 111147 مسكن أي بنسبة 90,11 % من مجموع مساكن الولاية.

المناجـم:

تتوفر الولاية تتوفر على عدة ثروات منجمية محصية أهمها الملح، الكلس، الجبس والطين. نجد سبعة وثلاثون (37) منجما في حالة نشاط من القطاعين العام والخاص أهمها جبل الملح بلوطاية مستغل من طرف المؤسسة الوطنية للملح بلوطاية. ينتج تشكيلة من الأملاح (الكيميائي، الصناعي وملح الطعام).

أما بقية المناجم فمستغلة من طرف مؤسسات لهـا صلة مباشرة بقطاع البناء والأشغال العمومية كإنتاج الحصى للبناء والأشغال العمومية والطين لإنتاج المواد الحمراء.

المراكز الموصولة بالكهرباء:

بلغ عدد المراكز الممونة بالكهرباء سنة 2017 ، 5 مراكز موجودة بالبلديات التالية:

- بلدية سيدي خالد تحتوي على مركز بشارع هابي محمد.
- بلدية الدوسن بمركز الدويس.
- بلدية الحاجب بمركز بالمقلوب شرق.
- بلدية الحوش تحتوي على مركز واحد بالسعدة.
- بلدية شتمة تحتوي على مركز واحد بتجزئة 363.

اما بالنسبة للمساكن فقد تم ربط 263 مسكن بالكهرباء و1487 مسكن بالغاز خلال هذه السنة .

1- مؤسسات القطاع العام سنـــة **2017**

الرقم	المؤسسة	المقـــر	النشاط	عدد العمال	أهـم المنتوجات		
					المنتوج	الوحدة	الكمية
1	مؤسسة صناعة الكوابل ENICAB	منطقة الصناعات بسكرة	صناعة الكوابل-البكرات-حبيبات pvc	420	الكوابل الكهربائية	طن	12 000
2	مؤسسة النسيج و التجهيز TIFIB	منطقة الصناعات بسكرة	القماش	337	القماش	متر طولي	600 000
				10	الصوف	كغ	18 000
3	المؤسسة الوطنية للملح ENASEL	منطقة التجهيز لوطاية	إنتاج الأملاح	95	الملح الغذائي	طن	40 000
					الملح الصناعي		
4	مطاحن الزيبـــان ERIAD	القنطرة	إنتاج سميـــد و فرينة	181	سميد فرينة مستخرجات الطحن	طن	سميد 48 464
							فرينة 192 400
5	وحدة أغذية الأنعام	منطقة النشاطات أوماش	إنتاج غذاء الأنعام	54	غذاء الأنعام	طن	15 757
6	وحدة الصناعة التقليدية	القنطرة	صناعة الأواني الفخارية	40	أدوات فخارية وخزفية نفعية ادوات للزينة	وحدة	الفخار 3 872 000
							القرميد 309 100
7	شرطة تعبئة وتوظيب التمور- SUDACO	منطقة التجهيز شارع محطة القطار-بسكرة	توظيب التمور	120	تمر	طن	5 000

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم

جدول 12-مؤسسات القطاع العام

المنشــأة القــاعديــة

شبكة الطرقات بالولاية ذات طبيعة و نوعية خاصة، فهي تتناسب مع الطابع الجغرافي المميز للولاية، فهي منبسطة في الجزء الجنوبي حيث أنها معرضة للفيضانات والتآكل بالرياح أما الناحية الشمالية فتميزها تضاريس صعبة نوعا ما.

تمتد شبكة الطرق على طول 2919.75 كلم تستجيب حاليا بصفة مرضية لمتطلبات حركة المرور ما عدا بعض الطرق الولائية و البلدية، و هي موزعة على النحو التالي:

الطرق الوطنية: 550,10 كلم .

الطرق الولائية: 735,700 كلم

الطرق البلديـة: 1633.950 كلم منها 994.43 كلم غير معبدة.

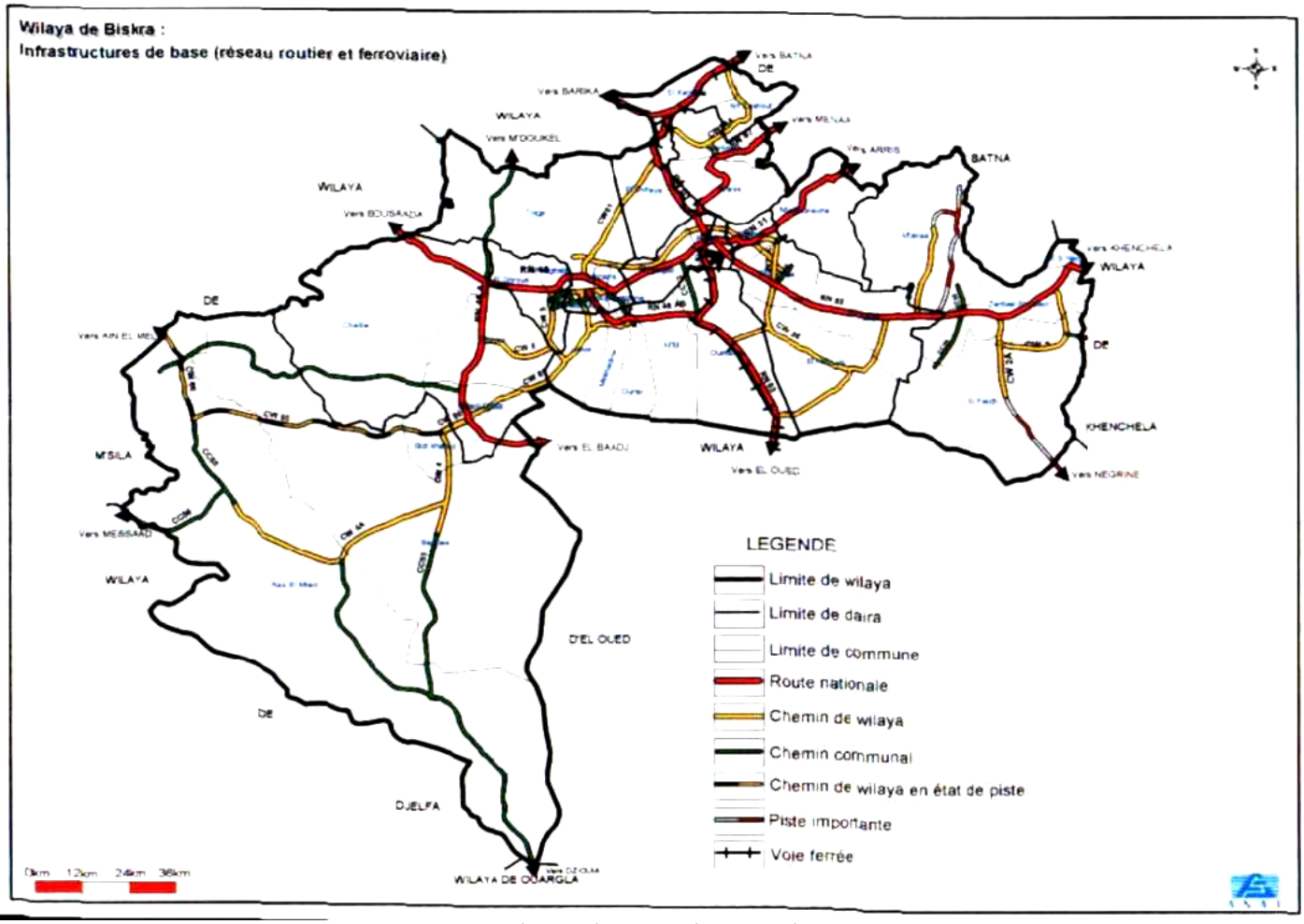

خريطة 2-البنية القاعدية لولاية بسكرة

الصحة و الحماية الاجتماعية

يتكون القطاع الصحي بالولاية من 04 مؤسسات عمومية استشفائية, مؤسستين استشفائيتين متخصصتين (طب العيون والتوليد) و09 مؤسسات عمومية للصحة الجوارية.

يبلغ عدد الأسرة اجماليا 1259 سرير موزعة كالتالي:

756 سرير في 04 مستشفيات.

370 سرير في 03 مؤسسات استشفائية متخصصة.

133 سرير في 42 مجمع صحي.

كما توجد على تراب الولاية:

128 قاعة علاج.

224 صيدلية منها 31 عمومية.

أما فيما يخص القطاع الخاص فهو يساهم بصفة معتبرة في التغطية الصحية بالولاية، إذ يتوفر القطاع على:

03 عيادات طبية جراحية بطاقة 64 سرير.

01 عيادة غير استشفائية لطب وجراحة العيون.

1 مركز جواري لتصفية الدم ببسكرة.

09 مخابر للتحاليل الطبية.

09 مؤسسات للنقل الصحي.

01 مؤسسة خاصة لتوزيع الأدوية بالجملة.

29 وكالة ENDIMED لتوزيع الأدوية بالجملة.

كما تتوفر الولاية على معهد عالي وطني للتكوين الشبه الطبي بها 349 مقعد بيداغوجي.

الموارد البشرية:

يتوزع مجموع العاملين بالقطاع كما يلي:

التعيين	العدد الإجمالي	منهم خواص	معدل التغطية
أطباء متخصصون	312	137	1 طبيب مختص لكل 2916 ساكن
أطباء عامون	746	168	1 طبيب عام لكل 1219ساكن
صيادلة	268	220	1 صيدلي لكل 3394 ساكن
جراحو أسنان	257	135	1 جراح اسنان لكل 3540 ساكن
أعوان شبه طبيين	2684	58	1 عون شبه طبي لكل 339 ساكن
الأسرة	1323	64	1 سرير لكل 688 ساكن
المجمعات الصحية	42	-	1 مجمع صحي لكل 21659 ساكن
قاعات العلاج	128	-	1 قاعة علاج لكل 7107 ساكن

جدول 13-الموارد البشرية قطاع الصحة

الحماية الاجتماعية:

يشرف القطاع على 09 مؤسسات متخصصة تعمل على استقبال الفئات الاجتماعية الخاصة (المكفوفين، الصم والبكم، المتخلفين ذهنيا، الطفولة المسعفة) بطاقة استيعاب نظرية تقدر ب 930 طفل وطاقة فعلية تقدر ب 574 طفل ، هي:

الرقم	المؤسسة	الطاقة النظرية	الطاقة الفعلية
1	مدرسة الأطفال المعوقين بصريا بسكرة	100	64
2	مدرسة الأطفال المعوقين سمعيا بسكرة	100	75
3	مدرسة الأطفال المعوقين سمعيا اولاد جلال	120	55
4	المركز النفسي البيداغوجي للأطفال المعوقين ذهنيا – بسكرة1	70	82
5	المركز النفسي البيداغوجي للأطفال المعوقين ذهنيا – بسكرة2	120	120
6	المركز النفسي البيداغوجي للأطفال المعوقين ذهنيا – الحاجب	100	32
7	مركز النفسي البيداغوجي للأطفال المعوقين ذهنيا– اولاد جلال	100	82
8	المركز النفسي البيداغوجي للأطفال المعوقين ذهنيا زريبةالوادي	120	48
9	دار الطفولة المسعفة	100	16
	المجمـوع	**930**	**574**

جدول 14- مراكز و مؤسسات الفئات الاجتماعية الخاصة

كما تتوزع 24 دار حضانة على مستوى الولاية بطاقة استيعاب تقدر بـ 1840 مقعد ، وطاقة فعلية تقدر بـ: 1816 طفل.

وبلغ عدد المربيات 140 مربية.

التجارة و التوزيع

توزيع عدد التجار النشطين حسب قطاع النشاط

إلى غاية 2017/12/31

البلديـــة	النشـــــاط						
	انتاج صناعي	انتاج حرفي	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	خدمات	تصدير واستيراد	المجموع
بسكـرة	1533	0	562	6739	4569	29	13432
الحاجب	47	0	15	131	130	2	325
لوطايـة	45	0	28	175	186	0	434
جمـورة	37	0	12	127	131	0	307
برانيس	25	0	2	25	53	0	105
القنطـرة	75	0	30	200	210	1	516
عين زعطوط	19	0	1	27	29	0	76
سيدي عقبة	223	0	78	665	558	2	1526
الحـوش	21	0	3	26	19	0	69
شتمـة	124	0	23	220	268	0	635
عين النـاقة	55	0	10	80	110	0	255
زريبة الوادي	152	0	49	525	275	0	1001
امزيرعـة	32	0	4	97	61	0	194
الفيـض	59	0	8	175	149	1	392
خ.س.ناجي	13	0	1	39	16	0	69
امشونش	24	0	1	118	112	0	255
طولقـة	221	0	44	1457	810	30	2562
بوشقرون	92	0	17	197	185	17	508
برج بن.ع	24	0	8	106	126	4	268
ليشانـة	51	0	12	144	133	4	344

فوغـالة	23	0	9	192	180	5	409
الغـروس	40	0	13	190	106	1	350
اولاد جلال	265	0	40	1264	601	1	2171
الدوسن	101	0	27	370	165	3	666
الشعيبة	22	0	8	80	110	0	220
سيدي خالد	221	0	26	763	425	1	1436
البسبـاس	23	0	4	61	36	0	124
راس الميعاد	14	0	3	49	14	0	80
اورلال	54	0	5	102	98	0	259
امليلـي	38	0	5	88	64	1	196
امخـادمة	31	0	7	78	63	0	179
اومـاش	42	0	5	69	120	2	238
ليـوة	60	0	11	268	143	0	482
المجمـوع	**3806**	**0**	**1071**	**14847**	**10255**	**104**	**30083**

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري- فرع بسكرة

جدول 15-توزيع التجار

ملاحظة : توزيع التجار حسب قطاع النشاط لا يوافق التوزيع حسب البلدية بسبب أن نفس التاجر يمكنه ممارسة عدة نشاطات في قطاعات مختلفة.

أسواق الولاية

السوق	العدد
أسواق الجملة	03
أسواق التجزئة	20
الاسواق الاسبوعية	15
أسواق المواشي	05
المجمـوع	**43**

جدول -16 أسواق الولاية

النقل

النقل البري للمسافرين:

ينشط على مستوى الولاية 685 ناقلا منهم 677 ناقلا خاصا بمجموع 1085 حافلة ، يوفر 36547 مقعدا بعدد 165 خطا مستغلا.

كما يقدر عدد سيارات الأجرة (طاكسي) 4587 سيارة عاملة على المستوى الولائي منها 372 سيارة يفوق سنها 15 سنة بنسبة 12.62 %.

فيما يخص النقل المدرسي فقد بلغ عدد الحافلات 126 حافلة يستفيد منها 11012 متمدرس. بالنسبة للنقل الجامعي 2018/2017 يوجد 90 حافلة وهذا وفقا لحاجيات الجامعة و الإقامات الجامعية.

تجدر الإشارة إلى أنه قد تم انجاز محطة نقل المسافرين ببسكرة و بأولاد جلال واخرى في طور الانجاز بسيدي عقبة، كم تم إعداد مخطط النقل وكذا مخطط المرور لمدينة بسكرة قصد حل مشاكل حركة المرور والتنقل في الوسط الحضري، اضافة الى انجاز محطة نقل المسافرين صنف-ب- في طولقة.

النقل البري للبضائع :

يعمل بالقطاع 9097 ناقلا بمجموع 16320 شاحنة منها 12259 للحساب الخاص،وقد بلغت الحمولة المقيدة بالنسبة للنقل الخاص 77481 طن من مجموع 106852 طنا.

إضافة الى ناقلي المواد الخطرة (المازوت- البنزين-GPL -غاز البوتان- الغازات الصناعية)، والذي يبلغ عددهم 53 ناقل مرخص بمجموع 230 شاحنة.

النقل بالسكك الحديدية:

يقطع خط السكة الحديدية الولاية من الشمال إلى الجنوب بطول129.13 كلم. تتخلله 3 محطات منها واحدة رئيسية ببسكرة، واحدة في الوطاية والأخرى في القنطرة. يساهم في تنشيط الحركة الإقتصادية بين عدة ولايات من الجنوب الشرقي والشمال و قد قدرت الحمولة المنقولة سنة 2017 بـ 167 7 طن ذهابا و053706 2 طن إيابا.

النقل الجوي:

بلغ عدد الرحلات الجوية 624 رحلة منها:

480 رحلة على الخطوط الداخلية بطاقة 46539 مقعد

144 رحلة على الخطوط الخارجية بطاقة 23460 مقعد.

في حين بلغ إجمالي عدد المسافرين 115703 مسافر منهم 75441 مسافر بالخطوط الداخلية.

حظيرة المركبات في الولاية الى غاية **2017**

الأصناف	الحظيرة الإجمالية	التوزيع حسب العمر		
		اقل من 5 سنوات	من – 10 6 سنوات	أكثر من 10 سنوات
دراجات نارية	2077	1828	81	168
سيارات خفيفة	77430	20341	14884	42205
سيارات ثقيلة	53859	12157	8201	33501
سيارات النقل الجماعي	1994	444	417	1133
سيارات اخرى	10581	2298	1334	6949
المجمـــــــــوع	145941	37068	24917	83956

المصدر: مديرية التنظيم والشؤون العامة

جدول 17-حظيرة المركبات

البيئة

تعتبر البيئة من أهم المواضيع التي تهتم بها الدولة بحيث تعير لها اهتماما كبيرا وذلك لحمايتها من التلوث كما نلاحظ بأن مديرية البيئة تقوم بعدة نشاطات مكثفة على مستوى جميع بلديات الولاية والتي تتمثل في:

نشاطات الحفاظ وحماية البيئة: والتي تشمل

تنفيذ المحتوى التشريعي والتنظيمي المتعلق بحماية البيئة.

الحفاظ وحماية التنوع البيئي.

تفعيل برنامج تسيير النفايات البلدية: وذلك بواسطة

وضع مخطط لجمع وتسيير النفايات بمختلف أنواعها وتقديم الحلول المناسبة التي تتماشى مع امحيط البيئي والحضري لكل بلدية على حدى، ووضع استراتجية ناجعة للحد من التلوث.

تحديد النقائص المسجلة في حضيرة كل بلدية، لعملية جمع النفايات الحضرية و الصلبة وتعين مواقع لرمي هذا النوع من النفايات بناءا على الدراسات تتم على مستوى المديرية ويالتنسيق مع البلدية المعنية.

تدعيم قدرات مصالح التنظيف لبلدية بسكرة.

إنجاز مراكز للردم التقني للنفايات الحضرية.

إنجاز مفارغ عمومية مراقبة لرمي النفايات المنزلية حسب كل بلدية وكمية النفايات الناتج في اليوم.

تحديد مواقع لرمي النفايات الصلبة.

الوقوف على مدى تنفيذ محتوى مخططات تسير النفايات عبر بلديات الولاية.

نشاط المراقبة والحراسة: وتتشكل من عدة لجان وهي

اللجنة الولائية لمراقبة المنشآت المصنفة .

لجان تفتيش ومعاينة لمختلف المشاريع الاستثمارية.

اللجنة الولائية للأمراض المتنقلة عبر المياه.

تفعيل المرسوم المتعلق بالنفايات والنشاطات الصحية.

متابعة ومعالجة المعطيات للموارد الخطرة.

كما تجدر الإشارة، بأن المخطط المدير لجمع وتسيير النفايات الصلبة على مستوى ولاية بسكرة أعطى حركية جديدة للتسيير وقسم الولاية إلى سبعة (07) مناطق أو أقطاب وهي: بسكرة، طولقة، سيدي عقبة، أولاد جلال، زريبة الوادي، سيدي خالد و القنطرة.

1- الوضعية العامة لجمع النفايات الصلبة لبلديات الولاية سنـــة 2017

البلدية	عدد التجمعات	عدد السكنات المستفيدة من رفع القمامة	عدد السكان المستفيدين	حجم النفايات (طن / يوم)	معدل رمي القمامة كلغ / ساكن /يوم
بسكـرة	1	53.700	244773	195	,720
الحاجب	3	1.998	12056	7	0,43
لوطايــة	3	2.033	13297	9,30	0 ,43
جمـورة	2	2.236	14968	10,20	0,43
برانيس	2	911	5251	4,30	0,42
القنطـرة	2	2.790	13589	12,90	0,42
عين زعطوط	2	1.021	4491	3,70	0,43
سيدي عقبة	3	6.509	39892	32,80	0,61
الحـوش	2	1.063	6326	9,60	043
شتمــة	3	3.301	16366	13,80	0,43
عين الناقة	2	2.324	14324	8,70	0,43
زريبة الوادي	2	4.147	26141	21,50	0,54
امزيرعة	3	2.868	*9057*	11,30	0,43
الفيــض	2	2.454	15180	8,50	0,43
خ. س.ناجي	2	698	3620	3,55	0,43
امشونش	3	2.069	12033	9,15	0,43
طولقــة	2	9.808	66479	38,60	0,43
بوشقرون	2	2.311	15624	9,20	0,43
برج. ب.ع	2	2.188	15122	8,40	0,43
ليشانــة	2	1.881	11740	9,60	0,43
فوغالة	2	2.523	14867	10,80	0,43
الغروس	2	2.677	19533	10,01	0,43
اولاد جلال	2	10.770	75282	43,80	0,64

الدوسن	3	4.009	31717	19,60	0,43
الشعيبة	3	1.841	15896	9,05	0,43
سيدي خالد	2	8.506	51567	32,80	0,61
البسباس	4	1.944	12810	9,02	0,43
راس الميعاد	5	1.685	26141	16,60	0,43
اورلال	3	1.578	8863	6,90	0,43
امليلي	3	1.245	7734	6,20	0,43
امخادمة	2	1.152	6508	4,60	0,43
اوماش	3	1.951	12472	7,90	0,43
ليوة	5	3.743	25496	13,40	0,43
مجموع الولاية	**84**	**149.934**	**869215**	**618**	**0,58**

المصدر: مديرية البيئة

جدول 18-وضعية جمع النفايات

- المفرغات المراقبة ومراكز الردم التقنية لبلديات الولاية سنـــة 2017

البلديـــــة	المفرغات المراقبة			مراكز الردم التقنية		
	العدد	المساحة(هكتار)	القدرة(طن/يوم)	العدد	المساحة(هكتار)	القدرة(طن/يوم)
بسكـرة	0	0	0	1	20	192
جمـورة	1	10	25	0	0	0
اولاد جلال	0	0	0	1	10	35
مجموع الولاية	**1**	**10**	**25**	**2**	**30**	**227**

المصدر: مديرية البيئة

جدول 19-المفرغات المراقبة و مراكز الردم

5 – البيئـــة :

إن منطقـة الدراسـة تعاني من عدة مشاكل متعلقة بالتلوث البيئي و مصادره مما يؤثر بشكل مباشر على صحة السكان ، و يؤدي إلى تدهور مستمر للموارد الطبيعية و على نظافـة الإطار العام للحياة .

و لـذا كان من الواجب التطرق إلى مختلف أشكال التلوث و أنواع النفايات و طريقـة تسييرها و معالجتها

5-1- التلـوث الحضــري :

5-1-1- النفايات السائلــة :

إذ مشكل تصريف المياه القذرة مازال مطروحا و بشدة فالقنوات المخصصة لها تعاني من غياب عمليات التطهير و التنظيف و التي أنتجت العديد من الظواهر اللاحضرية (انتشار ،الروائح الكريهة و الحشرات الضارة) خاصة في فصل الصيف .

فبلديات التجمع يتم صرف المياه القذرة على مستوى الأودية القريبة من أنسجتها العمرانية لذا يجب التفكير في إنشاء محطات تصفية علما أن المعيار المعمول به في إنجاز هذا التجهيز (محطة تصفية لكل 100.000 ساكن) .

إذ ترمى دون تصفية خاصة أن أغلبية المزارعين يستعملون مياه الوديان للسقي و كذا تأثيرها على المياه الجوفية (الباطنية) .

5-1-2-النفايــات:

إذ جميع النفايات الصلبة على مستوى التجمعات العمرانية لمجال الدراسة لا زال غير متحكم بـه ،و في هذا الصدد سنقوم بعرض مختصر لغرض تسيير هذا النوع من النفايات على مستوى تجمعات مجال الدراسـة .

بموجب القانون رقم 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها و لاسيما المادة 29 منـه .

الجـدول رقم (34) : تقدير كمية النفايات الصلبة المنزلية و مشابهما المنتجة بالتجمع الحضري لمدينة بسكرة

الأفق	السكان (نسمة)	النفايات (كغ/ساكن/يوم)	الكمية المنتجة(طن/يوم)	الكمية المنتجة (طن/عام)
2008	200654	0,77	225,88	82447,63
2013	216161	0,83	274,09	100044,13
2018	236328	0,90	332,51	121366,07
2023	260925	0,97	400,94	146341,60
2028	288082	1,04	480,93	175537,81

المصدر : مديرية البيئة لولاية بسكرة

جدول 20-كمية النفايات الصلبة المنزلية

*** مكونات النفايات الصلبـة :**

- 79,17 % مواد عضويـة .
- 6,31 % ورق
- 6,83 % بلاستيك
- 2,05 % معادن
- 0,89 % زجاج
- 1,73 % جلد
- 0,74 % خشب

كما يتضمن المخطط نوع و عدد الحاويات حسب القطاعات و التي هي عبارة عن تقسيم المدينة إلى قطاعات لتسهيل عملية جمع النفايات الصلبة المنزلية .

- مواقع وضع الحاويات .
- مسار دوريات الشاحنات في كل قطاع .
- أوقات مرور الشاحنات في كل قطاع .

*** النفايـات الهامدة :**

و هي عبارة عن النفايات الناتجة عن عمليات البناء و الهدم بما تمثله من مواد جبسية ،حجارة ... إلخ ،و هي خالية من المواد الكيميائية حيث أن طريقة تسيير و معالجة هذا النوع من النفايات غير متحكم به ، فهي تلقي بشكل عشوائي ،لا توجد لها واقع واضحة بالتجمع الحضري .

*** أماكن المفارغ العمومية :**

- المنطقة الأولى المفرغة العمومية سابقا (بطريق باتنـــة) :

تقع بالشمال لحدود المحيط العمراني للتجمع الحضري بسكرة ،تحتل مساحة 08 هكتار ترمي بها كل أنواع النفايات (منزلية ،هامدة صناعية ... إلخ) تتميز بـ :

- قربها من التجمع الحضري ، ما يزيد من حدة تأثيرها المباشر عليه .
- غير محمية و غير مسيجة (غير مراقبـة) .
- الطريقـة المستعملـة في التخلص من نفاياتها هي الحروق مما أثر على السكان المقيمين بالقرب منها .

غير أن هذه المنطقـة حاليا تم إلغاؤها للأسباب المذكورة أعلاه و قـد تم برمجة تهيئة أرضيتها لأغراض التعمير .

*** المنطقـة الثانيـة : مركز الردم التقني (C.E.T) :**

تعتبر تجربـة رائدة في مجال تسيير مختلف أنواع القمامات (المنزلية و ما شابهها) حيث أنه توجد 03 طرق لمعالجة النفايات الحضرية الصلبة و هي : الردم ،الترميد و التسميد أين أعتمد الردم التقني كطريقة لمعالجة النفايات الحضرية الصلبة لكونها ملائمة بيئيا و إقتصاديا .

- يقع مركز الردم التقني لمدينـة بسكرة بالجهة الشمالية الغربيـة (وراء جبل بوغزال) .
- يتربع على مساحة 21 هكتار ، تقدر مدة إستغلاله 25 سنة و هو قابل للتوسع .
- من بين 08 خنادق مبرمجة أنجز خندقين بسعـة 220 م3 .
- تقدر مدة استغلال الخندقين بـ 06 سنوات .
- جهز مركز الردم بجسر زجاج لوزن النفايات .
- كلما كان الرص جيـدا زادت حدة إستغلال الخندق .
- عازلية الخندق أمنت باستعمال مادة خاصة .
- إنجاز حوض ترسيب لجمع الترميل الناجم عن النفايات .
- وضع نظام معالجة الغازات الناجمة عن تخمر النفايات .
- هيئ المركز بدراسة صيانة و إدارة لتسييره (في طور الإنجاز) .

و منه وجود مركز الردم التقني على مستوى التجمع يعتبر الطريقة المثلى لمعالجة هذا النوع من النفايات .

*** التجمع العمراني لبلديـة شتمة :**

إذ النفايات الحضرية على حسب أنواعها تلقى فوضويا و ذلك في مفرغة تحمل نفس الخصائص السابقة من حيث أنها غير مراقبة و غير محمية (فوضوية) و غير مسيجة تقع بالوادي المحاذي للنسيج العمراني لكن حاليا يمكن أن ترمى النفايات بمركز الردم للتجمع الحضري بسكرة .

و الذي سيكون حلا في معالجة النفايات بالتجمع و كذا بالتجمعات القريبة منه .

*** التجمع العمراني لبلديـة الحاجب :**

إن النفايات العمومية على مختلف أنواعها تلقى فوضويا في مفرغة غير مراقبـة و غير محمية تقع بالجهة الشمالية الشرقية للتجمع ، و في إطار التسيير الأمثل للنفايات تم إقتراح مفرغة ما بين البلديات على بعد 03 كلم من المفرغة العمومية الأولى أيـن تلقى النفايات.

5 -2- التلـوث الصناعي :

5-2-1 – النفايـات السائلـة :

على مستوى التجمع نجـد أن مدينة بسكرة هي التي تعاني من عدة مشاكل حقيقية فيما يخص تصريف المياه القذرة ذات الصفة الصناعية و ذلك لوجود وحدات المنطقة الصناعية موقعة داخل النسيج العمراني

للمدينة بما يخلق مشاكل خاصة مما يخلق مشاكل خاصة بالبيئة ،خاصة الوحدات التي لا تملك وحدات تصفية ، أما بالنسبة للزيوت لا زال هناك بعض الزيوت ترمى في قنوات الصرف الصحي بشكل غير معالج (من طرف محطات البنزين و بعض الوحدات الصناعية ...) .

5-2-2- النفايات الصلبـة :

بالنسبة لهذه النفايات نجدها إما مخزنة داخل الوحدات الصناعية أو في المفارغ العمومية أو حتى في الهواء الطلق .

5-3 – التلــوث الهوائـي :

إن وجود المحاجر على مستوى مجال الدراسة و حتى المناطق القريبة منه تطرح مشاكل حقيقية بالنسبة للتلوث الجوي أين نجد أن بلدية الحاجب هي أكثر تعرضا لخطر التلوث ، إضافة إلى طريقة معالجة النفايات و المتمثلة في الحرق ،لذا يستلزم إنشاء مراكز لتنقية الجو من التلوث .

- مدى نجاعة المخططات العمرانية في عملية التخطيط البيئي :

أدوات التهيئة والتعمير المتمثلة في المخططات التوجيهية ومخططات شغل الأراضي ما هي إلا وسائل للتخطيط المجالي والتسيير الحضري أوجدها المشرع بهدف التحكم في المجال والتخطيط بما يخدم التنمية العمرانية ، بدء بتوفير الأرض وحل مشاكل الملكية العقارية والتعمير بطريقة ناجحة وسليمة تفاديا للفوضى والاستهلاك التعسفي للأرض ، وذلك بالارتكاز على آليات تخطيط محكمة ، ذات كفاءة تعمل على إعادة الاعتبار للمواقع القديمة ، وتقدم مختلف التدخلات على النسيج الحضري الموجود والمستقبلي، وهذا ما أخفق فيه القائمون على تسيير العقار الحضري لتقديمهم مخططات غير طموحة، لم تأخذ بعين الاعتبار المحتوى البشري، والإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة ؛ فهي لا تؤدي إلا لانسداد الوضع الحضري، لعدم إلمامها بالجانب العقاري. إضافة إلى التأخر في إنجاز المخططات التفصيلية للمواقع، ولاسيما مخططات شغل الأراضي. مما جعل عملية التعمير تتسم بالعشوائية ، فيما يخص اختيار الأرضيات، وكذا عملية غرز المشاريع التي غالبا تتجاوز المساحة الممنوحة. كما أن مخططات شغل الأرضي وان وجدت، فلا تطبق ، أو لا تحترم كمخططات شغل الأراضي .

لم يعطي مخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و مخطط شغل الأراضي الأهمية الكبيرة لموضوع البيئة أو التخطيط البيئي بشكل مفصل حيث نجد نقاط تتم بهذا الجانب في سياق البيئة و المحافظة عليها , و من خلال تنظيم المجال المبني و المجال الغير مبني و تصنيف الأراضي و المساحات الفارغة , فرض مخططات قطاعية المياه النفايات و غيرها من القطاعات إضافة الى المخططات المحلية و الشمولية , فرض عقوبات صارمة من خلال مؤسساتها , عن طريق الجباية البيئية عن النفايات و قد سعت الجزائر للحفاض على بيئتها من خلال محاولة السيطرة على النفايات بمختلف أنواعها عن طريق مجموعة من القوانين المراسيم التنفيذية و المؤسسات الحكومية .

نفايات قطاع الصحة

في ما يلي جدول يمثل كمية النفايات الصحية الناتجة عن المستشفيات المراكز الاستشفائية العيادات الطبية و الصيدليات , و المؤسسات المسؤولة عن الجمع و المعالجة و التخلص منها .

Production des déchets d'activité de soins 2019 :

جدول 21-نفايات قطاع الصحة

Dénomination de la structure	Quantité générée Kg/ans	Quantité traitée Kg	Observation
E.P.H Bachir Ben Nacer Biskra	67525	67525	Contrats Sokra-Net
H Hakim Saadan Biskra	20440	20440	Contrats Algeria general Recycled
H Boukhari Biskra	14403	14103	
C. ELihsan Biskra	233	233	Contrats Sokra-Net
C. Alzohor Biskra	19	19	
C.Laksir Yasmina BSK	37	37	
C.Rmadna BSK	8	8	
C.Ghrib M BSK	28	28	
C.Wacifi.S BSK	12	12	
C.Al Khalil BSK	53	53	
L.A.M Debabech BSK	1642	1642	
L.A.M Oumman BSK	2718	2718	
L.A.M Rhouma BSK	2920	2920	Contrats Algeria general Recycled
C.Okba.I.N BSK	389	389	
E.P.S.P BSK	9125	9125	
L.A.M Alhayat BSK	1911	1911	Contrats Sokra-Net
L.A.M Bousaid BSK	23	23	
L.A.M Benyahia BSK	1825	1825	
Pharmacie Soud BSK	32	32	
Ph.Hamzawi BSK	105	105	
Ph.Hayaf BSK	12	12	
Ph.Ben Brahim BSK	160	160	
E.P.G BSK	8942	8942	
C.Errazi BSK	685	685	
C.El Nakhil BSK	1277	1277	
C.El Ziban BSK	21170	21170	
C.El NOur BSK	2043	2043	
C.El Amel BSK	159	159	
C.Ibn Sina BSK	71	71	
C.Magherbi BSK	212	212	
C.Ben Yahia BSK	141	141	
Ph.Oumman BSK	288.05	288.05	
Ph.Mirad BSK	51	51J	
Ph.Nahoui BSK	139	139	

اعـداد الطـالب

E.P.H : ETABLISEMENT PUBLIQUE HOSPITALIER .

E.P.G : ETABLISSEMENT PUBLIQUE GYNECOLOGUE .

E.P.S.P : ETABLISSEMENT PUBLIQUE DE LA SANTE PROXIMITE .

L.A.M : LABORATOIRE D'ANALYSE MEDICAL .

C : CLINIQUE .

Ph : Pharmace .

النفايات الصناعية

في ما يلي جدول يمثل النفايات الصناعية نوعها و كميتها , لكل مؤسسة و طريقة التخلص منها و المؤسسة المسؤولة عن هذه العملية :

Secteur d'activité	Dénomination de la structure	Désignation des déchets	Quantité générée	Mode et lieu de traitement
Tolga	Sonatrach station de compression (B) Ras El Miad	Huile usagées	1000L/An	Trasféré vers le centre de Naftal Skikda
		Batteries usagées Ph	50Batteries/an	Cédées a l'entreprise de produit électrochimiques pour le recyclage Sétif
		Batteries usagées (Ni-Cd)		
	Sonatrach Station de compression (C) Chaiba	Huile usagées	1000L/an	Trasféré vers le centre de Naftal Skikda
		Batteries usagées Ph	50Batteries/an	Cédées a l'entreprise de produit électrochimiques pour le recyclage Sétif
		Batteries usagées (Ni-Cd)		
	Sonatrach Station de pompage N3 SP3/SP3BIS Tolga	Huile usagées	1000L/an	Trasféré vers le centre de Naftal Skikda
		Batteries usagées Ph	50Batteries/an	Cédées a l'entreprise de produit électrochimiques pour le recyclage Sétif
		Batteries usagées (Ni-Cd)		
		Transformateur PCB		
El Outaya	Sonatrach Station de pompage SP3 Selga	Terres contaminées par le pétrole	1	
		Transformateur PCB	1	
		Ferraillees	1	

		Huile usagées	2.280	Enlévement par Naftal Skikda
	Station de pompage N2 OB1 24	Boue de pétrole	1260T	Stockage au niveu du bourbie de la station
		Les Huile PCB	1.680T	
		Les Batteries usagées	16 Unités	
		Déchets d'emballage en bois		
		Déchets d'emballage en maitiére plastique		
Biskra	Entreprise des industries du cable de Biskra (ENICAB)	Condasateur électrique contenants PCB		
		Emulsion de tréfilage cuivre usagée	21 M3	Stockée dans des futs métalliques de 200L
		Renoform3125 usagée	12.2 M3	L'enlévement est aussuré par l'entreprise (FUTURE WORLD OIL) OIL)
		Tassilia EP90 usagée	200 L	
		Chilia SEA 40 usagée	800 L	
		Tilia B255 usagée	500 L	
		Torada usagée	1910 L	
		Tiska 68 Tiska 32 usagée	200 L	
		Fodda usagée	1130 L	
		Acide sulfurique	12 T	Stockée dans des futs en plastique
Branis	Industrie et Commerce du Ciment (El Biskria)	Huile Usagées	40 M3	Stockée dans des Barils et des Réservoirs Spéciaux
		Brique Réfractaires Usagées	100 T	Recyclage et Réutilisation
Oumache	Centre Logistique ENAC	Outile D'impression	38 U	Transfiré vers La DAG
		Batteries Acide Usagées	62 U	Enlevment par L'organisme de HONDA
		Filtre a L'huile Usagées	1150 T	

	Société du Groupe Sonelgaz Chegga	Huile hydrauliques	24 T/an	Récuperation par NAFTAL
		Déchets ferreux	60 T	Réforme et vente a ENR
		Batteries Usagées	52 U	Récupération Par NAFTAL
		Déchets de Cuivre	20 T	Réforme et vente a ENR
		Bicarbonate de soude	100 Bd	Récupération Par NAFTAL
BISKRA	HYDRO – AMENAGEMENT SPA	Futs vide de MEDAFLUID	25	Entreprise Récupératrices des DSD
		Batterie Usagées	05	
		Huile Usager	400 L	Récupérer par Naftal

Production et Stocks des déchets Spéciaux et/ou dangereux 2019

اعـداد الطـــالب

جدول 22- النفايات الصناعية

النفايات المنزلية و نفايات الأســواق :

من خلال التقرب من مديرية البيئة لولاية بسكرة التي تلقيت يد المساعدة قدر الإمكان من بعض موظفيها , و رفض تقديم معلومات من البعض الاخر بحجة عدم القدرة عن تقديم الوثائق و الأرقام و الاحصائيات و ما الى غير ذلك , و بالاتصال عبر الهاتف بمؤسسة سكرة نات التي رفضت الأخيرة طلب الاستقبال و الاختباء وراء بعض الحجج , الا أننا و بعد المماطلة استطعت الحصول على بعض المعلومات الشفوية عن النفايات المنزلية و نفايات الأسواق , حيث يعتبر من خلال حديثهم انه متحكم بها و الى مدى كبير الا انه رغم ذلك توجد بعض النقائص كما نجده على ارض الواقع من نفايات و من خلال الحوار نستنتج ان ذلك ناتج في بعض الأحيان عن المواطن كونه لا يحترم أوقات اخراج النفايات المنزلية أو نتيجة وجود بعض الأعطال في العتاد من شاحنات و الى غير ذلك هذا بالنسبة للنفايات المنزلية أو الأماكن الغير مسجلة انها أماكن لطرح النفايات أي غير مبرمجة بالرغم من احتوائها على كم هائل من النفايات .

بالنسبة لنفايات الأسواق مثل سوق الأربعاء اليومي أو الأسبوعي سوق زقاق بالرمضان وسط المدينة سوق العاصر الكائن بالعالية نجد عدم احترام المكان من طرف الباعة رغم توفر بعض أماكن مخصصة لتجميع النفايات أي لا يوجد أي تنظيم كما يظهر ذلك أيضا في طريقة طرح السلع و يرجع ذلك أيضا من جهة ثانية الى السلطات المعنية بعدم تطبيقها للقوانين بالصرامة , في حين توجد فرق مخصصة و مجندة أيام الأسواق الأسبوعية مثل ما نلاحظه عن سوق الأربعاء الأسبوعي و جزء من سوق زقاق برمضان .

اما فيما يخص النفايات الهامدة و الردوم فنجدها في جميع الأراضي الغير مسيجة من مدخل المدينة الى وسط المدينة رغم وجود مفارغ مخصصة للنفايات و رغم فرض الرقابة و الغرامات على المخالفين من البلدية , و تخصيص مكتب الشكاوي الا انه لا يوجد أي تعاون بين الدولة و الشعب , الا ان السيد الوالي و رئيس المجلس الشعبي البلدي لولاية بسكرة قائمين على مبادرة رفع النفايات الهامدة و الصلبة في الفترة الأخيرة بالتعاون مع مؤسسة بسكرة نات و بعض المواطنين في الأحياء .

دور المجتمع المدني

الجمعيات البيئية في مدينة بسكرة :

تحتوي مدينة بسكرة العديد من الجمعيات البيئية , و التي تنشط وتهتم بمجال البيئة و حمايتها و المحافظة عليها حيث تنظم حملات تطوعية و مبادرات في شتى مجالات البيئة من تنظيف و عمليات التشجير مثل مبادرة بسكرة خضراء مبادرة شجرة لكل منزل ... و غيرها

	الجمعية	مقرها
01	جمعية حماية البيئة	شارع سطر الملوك بسكرة
02	جمعية احباب البيئة	شارع كشيدة عبد الحفيظ بسكرة
03	جمعية نجدة البيئة	متوسطة رأس القرية
04	جمعية الشجرة الخضراء	حس كبلوتي
05	جمعية فسيلة للمساحات الخضراء	العالية الشمالية
06	جمعية تواصل للتنمية المستدامة	حي 18 مسكن العالية
07	جمعية عشاق النبات	حي باب الضرب
08	جمعية حماية البيئة وترقية المواطنة	حي الازدهار 114 مسكن بسكرة

جدول 24-الجمعيات البيئية

المواطنين:

لاقت البيئة في مدينة بسكرة استحسان المواطنين من كافة الفئات العمرية خاصتا في الفترة الأخيرة التي عانى فيها العالم من هذا الوباء بتنظيم حملات في الأحياء الشعبية كل على حدى من خلال رفع الأوساخ و غرس الأشجار و تحسين المنظر الجمالي للأحياء من خلال طلي الواجهات بألوان موحدة و تبقى هاته الحملات موسمية أو بمناسبات فقط أي غير منظمة و مستمرة .

البلدية و الولاية :

تنظيم مبادرات خلال مناسبات و الأعياد الوطنية تتمثل في عمليات التشجير عمليات الطلاء و حملات رفع النفايات الردوم و غيرها و من بين المبادرات الناجحة عمليات التشجير بمساهمة المدارس الابتدائية

حيث يشارك الطفل هذه العملية لأجل ان يحميها و يحافظ عليها الطفل بدل اتلافها كونه هو الذي قام بغرسها كما تفتح الباب أمام المواطنين و الجمعيات من باب التشارك .

مديرية البيئة :

من خلال مقابلة بعض العمال بالمديرية نلاحظ وجود علاقة بين الإدارة و المواطن غير ان هنالك حساسية بين المواطن و الإدارة حيث ان المديرية توفر العتاد و الأشجار و ما الى غير ذلك يمكن للمواطنين الحصول عليها عن طريق رئيس الحي بطلب خطي تقوم الإدارة بدراسته و تقديم المساعدة و الوسائل الازمة للعملية الا انه و حسب قوله لا يوجد اقبال من رؤساء الأحياء حيث يفضلون القيام بالعملية من مالهم لخاص على التقرب من المديرية لعدم وجود الثقة المتبادلة .

الخـــــاتمة

من الخلال الدراسة المنجزة نستنتج أن الجزائر من الدول الداعمة للبيئة من خلال مشاركتها في مختلف الملتقيات المؤتمرات و اتفاقيات حول حماية البيئة و ي تسعى جاهدة للنهوض بالتخطيط البيئي الذي يعتمد على مختلف شرائح المجتمع الجزائري لمواجهة مختلف التحديات التي تعترض تحقيقه، فهو يشكل البوصلة التي توجه العمل البيئي، لذلك كان من الضروري أن يوضع ضمن آليات خط الدفاع الأول عن البيئة، وذلك لا يكون إلا من خلال إرساء دعائمه ضمن إطار قانوني يضمن فعاليته، وإحاطته بجملة من الضمانات التي تضمن تحقيق أهدافه

كما نلاحظ ضعف فكرة التخطيط البيئي في مخططاتها المختلفة بالرغم من تناولها في مضمونها البيئة و المحافظة عليها و النفايات و ما الى غير ذلك لكن لازالت تفتقر لفكرة التخطيط البيئي البارزة في هاته المخططات الوطنية و المحلية و اللامركزية في القرار من بين الوسائل الدعمة للتطوير التخطيط البيئي كون الجزائر تتميز بالتنوع البيولوجي و الجيولوجي و الثقافات و غيرها و البدء في تطبيق ما جاء في القوانين التي تعد في الوقت الراهن حبر على ورق , وفرض الرقابة الفعلية للعملية و المخالفين .

توصيات

- فرض الرقابة الفعلية و تشديد العقوبات على المخالفين .

- تعزيز المبادرات و الحملات التوعوية اتجاه حماية البيئة و خاصة في المؤسسات التربوية و اشراكهم في العملية .

- يتوجب على الجماعات الإقليمية أن تراعي الجمال العمراني والجانب البيئي أثناء إعداد مخطّطات التعمير المحلية .

- تعزيز المشاركة الفعلية للمواطنين في مجال حماية البيئة سيحق ق نتائج طيبة تضمن انتقالا نوعيا من حالة الفوضى إلى حالة متوازنة بين تصورات التنمية ومقتضيات حماية البيئة .

- ضرورة وجود قضاء ردعي وصارم عن تطبيق القوانين المتعلقة بالتعمير ويأتي ذلك من خلال توفر قضاة مؤهلين ومتخصصين للنظر في القضايا التي تمس بالبيئة العمرانية .

- الحرص على التنفيذ الفعلي للمخططات العمرانية على مختلف المستويات الإدارية، الجهوية والمحلية في نطاق معين والتاريخ المحدد وذلك من خلال تفعيل عمليات الرقابة وتوسع الجهات الممارسة لها على أساس أن نتائج التخطيط على أرض الواقع مرهون بالمتابعة المستمرة والفعالة لمستويات تنفيذه.

الصعوبات

- عدم الاستقبال من مؤسسات و المديريات للحصول على المعلومات و التحجج بالمرض .
- الغاء التربص التطبيقي بالمؤسسة نتيجة القرار الرئاسي خلق صعوبة الوصول للإدارة .
- غياب التواصل مع الأستاذ المؤطر كون الجامعة مغلقة و عدم الحصول على التوجيه .
- التحجج بالمرض و الوباء لعدم الاستقبال .
- رفض تقديم المعلومات لعدم توفر طلب الحصول على معلومات من الجامعة .
- اغلاق المكتبات بالمجامعة و صعوبة الحصول على مذكرات .
- عمل منفرد بجهد خاص و عدم تلقي يد المساعدة من أي كان .

الفهرس	الصفحة
اهداء	
تشكرات	
قائمة المختصرات	
المقدمة	
الفصل الأول : أدوات التخطيط البيئي	
المبحث الأول : تعاريف عامة	2
تعريف التخطيط لغة و اصطلاحا	2
تعريف التهيئة	2
تعريف البيئة لغة و اصطلاحا	3
المكونات الرئيسية للبيئة	3
أنواع البيئات	3
تعريف التخطيط البيئي	3
مبررات التـخطيط البيئي	4
مبادئ التخطيط البيئي	4
مبدأ الوقاية خير من العلاج	4
مبدأ التكامل والشمول	4
مبدأ العودة إلى الطبيعة	5
مبدأ الاعتماد على الذات	5
أهمية التخطيط البيئي	5
الأهمية البيئية	5
الأهمية الصحية	6
الأهمية الاجتماعية	6
الأهمية الاقتصادية	6
المبحث الثاني : أدوات التخطيط البيئي	8
المطلب الأول : الأدوات الشمولية	8
المخطط الوطني لتهيئة الإقليم	8
محتوى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وأهدافه	8
الأفاق البيئية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم على مدى 2025	9
المطلب الثاني : الأدوات المحلية	10
التخطيط البيئي المحلي في الجزائر	10
الميثاق البلدي للبيئة و التنمية المستدامة	11
المخطط المحلي للعمل البيئي	11
المؤشرات الخاصة بتقييم البيئة	12
الأجندة 21 المحلية 2001 – 2004	13
المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.	14
مخطط شغل الأراضي.	15

المطلب الثالث : المخططات القطاعية	16
المخطط القطاعي المتعلق بالمياه .	16
أهداف مخطط المياه	16
الإجراءات المتبعة لإعداد مخطط المياه و المصادقة عليه .	17
المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة .	18
كيفيات و إجراءات إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة .	18
المصادقة على المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة .	19
المطلب الرابع : المؤسسات الفاعلة في حماية البيئة	20
المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة	20
المرصد الوطني لترقية الطاقة المتجددة.	20
المجلس الوطني لتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة	21
المجلس الوطني للجبل	22
المجلس الوطني الاستشاري للموارد المائية.	22
المحافظة الوطنية للتكوين البيئي :	23
المحافظة الوطنية للساحل.	23
المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج أكثر نقاءا :	24
مركز تنمية الموارد البيولوجية.	24
الفصل الثاني : الجانب التطبيقي مدينة بسكرة	
المبحث الأول : خصوصية المدينة	30
موقع الولاية	30
الإطار الإداري	30
الوسط الطبيعي	31
التضاريس	31
الجبـال	31
الهضـاب	32
السهـول	32
المنخفضات	32
الجيولوجيـا	32
المنـاخ	32
الحــرارة	32
الأمطــار	32
المياه السطحية و الجوفية	34
الـسكـــان	35
الـشـغـل	37
السكن و التعمير	39
الفلاحة و الغابات	42
الموارد المائية	45
الصناعة و الانارة	46
المناجم	46
المنشــأة القــاعديـة	48
الصحة و الحماية الاجتماعية	49
الموارد البشرية:	50

الحماية الاجتماعية:	51
التجارة و التوزيع	52
أسواق الولاية	53
النقل	54
البيئة	56
المفرغات المراقبة ومراكز الردم التقنية	58
مدى نجاعة المخططات العمرانية في عملية التخطيط البيئي	62
نفايات قطاع الصحة	63
النفايات الصناعية	64
النفايات المنزلية و نفايات الأسـواق	66
دور المجتمع المدني	67
الخاتمة	
توصيات	
الفهرس	
ملخص	

فهرس الصور و الجداول

الصورة أو الجدول	الصفحة
صورة لخريطة ولاية بسكرة	31
جدول متوسط درجات الحرارة خلال السنة	32
جدول كمية الأمطار المتساقطة	33
جدول كميات الأمطار المتساقطة خلال 24 سنة	33
جدول العوامل المناخية للولاية	33
منحنى بياني و أعمدة لدرجات الحرارة وكمية الأمطار المتساقطة	34
رسم بياني يوضح تطور عدد سكان الولاية منذ سنة 1966 إلى 2008	36
دائرة نسبية لتوزيع سكان الولاية حسب التشتت	37
جدول قطاعات الشغل و عدد المشتغلين	37
دائرة نسبية لتوزيع مناصب الشغل حسب القطاعات	38
جدول قطاع النشاط و المناصب المنشأة	38
دائرة النسبية توزيع السكنات حسب التجمعات السكانية والتشتت	39
جدول توزيع عدد السكنات حسب البلديات	40
جدول المناطق الصناعية والنشاطات	41
جدول التوزيع العام للأراضي	43
جدول الغابـات بالولاية	44
جدول المخزون المائي المتواجد	45
جدول مؤسسات القطاع العام	47
خارطة البنية القاعدية لولاية بسكرة	48
جدول الموارد البشرية لقطاع الصحة	50
جدول مراكز و مؤسسات الفئات الاجتماعية الخاصة	51
جدول توزيع عدد التجار النشطين حسب قطاع النشاط	53/52
جدول أنواع و اعداد أسواق الولاية	53

جدول حظيرة المركبات في الولاية	55
جدول الوضعية العامة لجمع النفايات الصلبة لبلديات الولاية	58/57
جدول المفرغات المراقبة ومراكز الردم التقنية لبلديات الولاية	58
جدول تقدير كمية النفايات الصلبة المنزلية و مشابهما المنتجة لمدينة بسكرة	59
جدول النفايات الخصة بقطاع الصحة	63
جدول النفايات الصناعية و طرق التخلص منها	66/65/64
جدول الجمعيات البيئية و مقرها	67

ملـخـــص

يعد موضوع البيئة من المواضيع الحديثة في العالم و الجزائر خصوصا , و التي تحظى البيئة في الجزائر بأهمية كبيرة من ناحية القوانين و التشريعات , الا أن الواقع المعاش و أرض الواقع يتبين عكس ذلك تماما , من غياب تام للتخطيط البيئي و كثرة المخالفات البيئية بالرغم من تعدد المؤسسات و المديريات المكلفة بالتسيير و الحماية , الا أن غياب الوعي لدى المواطنين حال دون ذلك بالرغم من جهود الدولة , فالتخطيط البيئي مسألة تشاركية لن تتحقق و لن تلقى نجاحا الا بتكاثف الجهود و التحلي بالمسؤولية و الوعي و ممارسة المواطنة

و التخطيط البيئي يظهر في ثلاث مستويات , على المستوى الوطني يظهر من خلال التخطيط البيئي الشمولي , أما على المستوى المحلي فيظهر من خلال التخطيط البيئي لمحلي , و هنالك المستوى القطاعي و الذي يظهر من خلال المخططات القطاعي المياه النفايات المساحات الخضراء .

Résumé

La question de l'environnement est l'un des sujets modernes dans le monde et en Algérie en particulier, où l'environnement en Algérie est d'une grande importance en termes de lois et de législations, mais la réalité vécue et la réalité sur le terrain montre bien le contraire, de l'absence totale de planification environnementale et du grand nombre de violations environnementales malgré la multiplicité des institutions Et les directions en charge de la gestion et de la protection, mais le manque de sensibilisation des citoyens a empêché cela malgré les efforts de l'État, car la planification environnementale est une question participative, qui ne sera pas réalisée et ne réussira qu'avec l'intensification des efforts, la responsabilité, la sensibilisation et l'exercice de la citoyenneté .

La planification environnementale apparaît à trois niveaux, au niveau national elle apparaît à travers une planification environnementale globale, tandis qu'au niveau local elle apparaît à travers la planification environnementale locale, et il y a le niveau sectoriel, qui apparaît à travers les plans sectoriels, l'eau, les déchets, les espaces verts .